المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامّة

الأبعاد الاقتصادية لاتفاقيات التطبيع

(أبر اهام)

العدد 37 - تشرين الثاني2024

الأبعاد الاقتصادية لاتفاقيات التطبيع

"أبراهام"

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامّة

العنوان: الأبعاد الاقتصادية لاتفاقيات التطبيع: "أبراهام"

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاقتصادية

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2024

رقم العدد: السابع والثلاثون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف مطعم وايلا - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasatccsd@gmail.com

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

المستخلص التنفيذي 5

مدخل 9

الجزء الأول - تطوّرات اتفاقيات "أبراهام" 17

1) اتفاقيات" أبراهام "، الدوافع والأبعاد والأهداف 17

2) هل حققت اتفاقيات "أبراهام" أهدافها المعلنة؟ 21

الجزء الثاني- مضمون اتفاقيات "أبراهام" بحسب الدولة العربية المطبّعة 25

1) الاتفاقية مع دولة الإمارات العربية المتحدة 25

1.1 الاتفاقية الشاملة للشراكة الاقتصادية (CEPA) بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني 26

2.1 الأدوار الاقتصادية المرسومة لدولة الإمارات في إطار توسع الاقتصاد الإسرائيلي 28

2)الاتفاقية بين المغرب والكيان الصهيوني 40

3) الاتفاقية بين البحرين والكيان الصهيوني 42

4) الاتفاقية بين السودان والكيان الصهيوني 42

الجزء الثالث- أخوات اتفاقيات "أبراهام" 45

1) مجموعة I2U2 45

2) الممر الاقتصادي الهندي - العربي – الأوروبي، أو "ممر بايدن" 49

1.2 مكوّنات المشروع 50

2.2 الطبيعة الجيو- سياسية للممر الهندي 52

3.2 الجدوى الاقتصادية لمشروع الممر الهندي وفرص نجاحه المستقبلية 56

خاتمة 59

المستخلص التنفيذي

ينطوي هذا العمل على جهد بحثي استمر لفترة غير قصيرة، وتركزّ على رصد ومتابعة تطوّر المواقف والمبادرات ، منذ عملية طوفان الأقصى وحتّى الهجمة الأميركية – الغربية والعدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، في محاولة لمعرفة خلفية هذه الهجمة والعدوان غير المسبوق في همجيته وعنفه اللامحدودين فحسب، وإنما أيضًا لمعرفة ذلك التماهي المستهجن للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والسكوت المريب لغالبية الدول في الإقليم وعلى امتداد العالم، إزاء أعمال القتل الوحشية والتدمير الممنهج الذي ترتكبه آلة الحرب الصهيونية، والذي تجاوز كل الأعراف والمبادئ الإنسانية والقوانين الدولية.

ولعل من الدوافع الرئيسية للقيام بهذا العمل المواقف المعلنة والصريحة للمسؤولين الإسرائيليين والأميركيين وعشية العدوان وإبّانه، وخصوصًا مواقف رئيس وزراء العدو نتنياهو بشأن خارطة المنطقة ومستقبلها، خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالتزامن مع اغتيال أمين عام حزب الله سماحة السيد حسن نصر الله. يضاف إلى ذلك سيل الكتابات والمواقف التي اجتاحت ولا تزال مواقع التواصل ومختلف الوسائل الإعلامية العربية والأجنبية، حول قرب "ولادة شرق أوسط جديد يسوده الاستقرار، مستندين في ذلك إلى اعتقادهم بحتمية انتصار الكيان الصهيوني في هذه الحرب.

وقد أظهر لنا هذا البحث وجود قناعة تامة لدى النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية في المعسكر المناهض للقوى المقاومة للاحتلال والممانعة للهيمنة الأميركية في المنطقة العربية بأن العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان قد أوجد الفرصة وهيّأ الظروف المؤاتية لإعادة الزخم إلى عملية التطبيع، التي كانت جارية في المنطقة بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية. مع الإشارة إلى أن جهود التطبيع كانت قد أطلقتها إدارة الرئيس ترامب، المرشح الحالي في الانتخابات الأميركية، ضمن مبادرات واسعة تحت عنوان "اتفاقيات أبراهام".

لذلك وجدنا من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الشق الاقتصادي من "اتفاقيات أبراهام"، بمعزل عن أبعادها الأمنية والسياسية والعسكرية الأخرى. إذ توصّلنا من خلال دراسة الديناميات الاقتصادية والجيوستراتيجية لهذه الاتفاقيات إلى فهم خلفية تقبّل الكيان الصهيوني للخسائر المادية والبشرية بسبب عدوانه المستمر، فضلًا عن فهم دوافع الدعم الغربي الأميركي اللامحدود وتواطؤ الكثير من الدول أيضًا.

فقد تبيّن لنا أن تأثير "اتفاقيات أبراهام" يتجاوز مسائل التجارة الإقليمية والأمن والتعاون اللوجستي والتكنولوجي والبيئي والعلاقات الدبلوماسية بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية المطبّعة، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان ، بغرض دمج هذا الكيان في الإطار الاقتصادي الإقليمي، ليضع هذا الاتفاقيات في سياق التحالفات الإقليمية والمصالح الاستراتيجية الأوسع والأبعد مدى للولايات المتحدة، وخاصة دورها في تعزيز النفوذ الأميركي في مواجهة القوى الإقليمية مثل إيران والحد من النفوذ المتزايد للصين وروسيا في الشرق الأوسط، وصولًا إلى إنشاء ممرات تجارية تربط آسيا بأوروبا عبر الشرق الأوسط، وتحديدًا عبر موانئ بومباي والفجيرة ودبي وحيفا. وذلك بما يجعل من الهند ودولة الإمارات والكيان الصهيوني محاور مركزية لهذه العملية برّمتها، والتي يفترض أن تجري عبر الممر الاقتصادي الهندي-الشرق أوسطي الأوروبي (IMEC)، كمشروع يشّترك فيه دول متعددة هي: الهند والكيان الصهيوني ودولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والأردن واليونان من أجل تسهيل التجارة من آسيا إلى أوروبا متجاوزًا الطرق التقليدية.

كما توصّلنا من خلال دراسة سردية إقامة "شرق أوسط جديد" مزدهر ومستقر، بما فيها أبعاد "التعاون والسلام الاقتصادي" إلى أن الرابح الوحيد في هذه الصفقة هو الكيان الصهيوني، الذي سيضمن الاعتراف بشرعية اغتصابه للأراضي العربية والاندماج التام في اقتصاديات المنطقة والإقليم كقوة مسيطرة تكنولوجيًا وأمنيًا واقتصاديًا، مقابل تقديمه "السلام" المزعوم للدول العربية المطبّعة.

ومن العناصر الأساسية لعملية التطبيع، والتي يراد بها استكمال الصورة النهائية "للشرق الأوسط الجديد" الموهوم، تأتي كنتيجة طبيعية "لاتفاقيات أبراهام" على مستوى الدول، اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني. فهذه الاتفاقية تنص على إلغاء التعريفات الجمركية على 96٪ من السلع، وتسّهل الاستثمارات عبر الحدود ونقل التكنولوجيا. حيث يفهم من هذه المبادرات الاقتصادية أنها لا تعمل على تعزيز وصول الكيان الصهيوني إلى الاندماج والتطبيع الاقتصادي فحسب، بل تهدف أيضًا إلى تكريس التحاق اقتصادات الدول العربية بالمصالح الأميركية والإسرائيلية.

وقد تعمّدنا التركيز بشكل أكبر على موضوع العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية – الإماراتية، بالنظر إلى الموقع والأهمية الاقتصادية لدولة الإمارات، بوصفها دولة غنية وكبيرة نسبيًا،

لها دور استثنائي ومتميّز في خطوط الإمداد والتجارة والخدمات الدولية وأسواق المال الإقليمية والدولية، مما يلبّي طموحات المشروع الأميركي لدمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية والإقليم عمومًا. وذلك من خلال: أولًا، استخدام دولة الإمارات كحصان طروادة للالتفاف على جهود مقاطعة منتجات الكيان الصهيوني، واختراق أسواق الدول العربية والإسلامية المنخرطة في هذه الجهود في آسيا وإفريقيا، وثانيًا، تحويل دولة الإمارات إلى ما يشبه الباب الدوار لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى طرف ثالث بعد طمس منشأ هذه البضائع أو تحريفه.

وحتى في الجانب السياسي- العسكري، وجدنا أن الاتفاقيات المذكورة قد حوّلت هذا الجانب إلى شراكات اقتصادية-عسكرية قوية وتعاون أمني لا حدود له. فقد شهد الكيان الصهيوني، الذي أصبح الآن موردًا رائدًا للأسلحة لعدة دول خليجية، زيادة في صادراته العسكرية، وخاصة إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين. مما عزز الميزان التجاري لهذا الكيان، ومع أن الهدف المعلن من إضفاء الطابع الرسمي على التحالفات العسكرية بين الجانبين، هو تعزيز شبكة أمنية إقليمية ضد إيران، تبيّن من البيانات أنها لم تؤدّ إلّا إلى سباق تسلح إقليمي يزيد التوتر ويزعزع الاستقرار في المنطقة العربية.

ولعل الخلاصة الأبرز التي قادنا إليها تحليل البيانات هي أن حظوظ نجاح المحور الأميركي-الإسرائيلي في إعادة تزخيم عملية التطبيع، وبالتالي توسيع نطاق "اتفاقيات أبراهام" وملحقاتها، تبدو متواضعة جدًا ولا يعوّل عليها، لأسباب متعددة أبرزها ما يلي:

- أن الرأي العام في الدول العربية المشاركة في اتفاقيات "إبراهام" كان متشككًا بشكل عام، إن لم يكن معارضًا. حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن غالبية المواطنين في البحرين والإمارات العربية المتحدة وحتى المملكة العربية السعودية يعارضون التطبيع مع "إسرائيل"، مما يعكس مركزية القضية الفلسطينية المستمرة لدى الجمهور العربي. وحتى في دول مثل الأردن ومصر، حيث استمرت معاهدات السلام مع "إسرائيل" لعقود من الزمن، لا تزال المعارضة العامة للتطبيع قوية، مما يقوّض الأهداف الاقتصادية والأمنية للاتفاقيات.

  ويشكّل هذا التباين بين سياسات الحكومة والمشاعر العامة تحديات لاستمرارية هذه الاتفاقيات واستقرارها، خصوصًا أن هذه التحديات عن المتوقع أن تتعاظم في ضوء الفظائع التي ارتكبها ولم يزل العدو الصهيوني في غزة ولبنان، مستخدمًا السلاح الأميركي الفتّاك.

- من غير المستبعد أن تؤدي التطورات الجارية ليس فقط في جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية، بل داخل الولايات المتحدة الأميركية نفسها أيضًا، إلى تحوّل في الاستراتيجية الأميركية، يضطرها إلى تحويل تركيزها بعيدًا عن المنطقة العربية.
- وجود العديد من الدول المتضررة من المشاريع الملحقة، ومنها الممر الهندي-العربي-الأوروبي، التي من غير المستبعد أن تبذل جهدها للحؤول دون تنفيذه، حفاظًا على مصالحها. ومن هذه الدول: الصين، باكستان، مصر، إيران، العراق، لبنان، السعودية، سوريا.
- عدم وجود مؤشرات واقعية على قدرة الولايات المتحدة والغرب عمومًا على توظيف النجاحات التكتيكية التي حققها العدوان الإسرائيلي في عدوانه على غزة ولبنان، في تغيير الواقع الجيوسياسي في المنطقة العربية، خصوصًا مع استمرار وجود حركات مقاومة فاعلة.

مدخل

تستوقفنا في وسائط الإعلام بما فيها منصّات التواصل الاجتماعي، باختلاف أنواعها وهوياتها الإسرائيلية والغربية والعربية، وفي خضمّ العدوان الهمجي الإسرائيلي المستمر على الشعبين الفلسطيني واللبناني بدعم كامل وتغطية أميركية-غربية وسكوت عربي وآسيوي مريب، محاولات حثيثة لإعادة إحياء مشاريع قديمة يصار إلى طرحها مجددًا بشدة وحماسة لافتة. وهذه الوسائط نراها تبشر بقرب تحقق حلم "شرق أوسط جديد مزدهر ومستقر"، له معالمه وأطره وقواعده القديمة والمستحدثة، التي هي موضوع تقريرنا الحالي، والتي لطالما عملت الإدارة الأميركية ولا تزال تعمل، على نسجها وتطويرها في المنطقة العربية بعناية ودهاء فائقين. وهذا التفاؤل في شقه الجدي غير المصطنع، حول نضوج الظروف المؤاتية لتحقيق الحلم المذكور، يستمد زخمه من التأويل الاستباقي الخاطئ لنتائج الحرب الأميركية-الإسرائيلية الغربية الشعواء لتصفية القوى الممانعة والرافضة لاتفاقيات ومشاريع التطبيع بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في المنطقة العربية والساحة الإسلامية، بوصفها التحدي الرئيسي والعائق المتبقي (في الحسابات الأميركية) أمام تحقق الحلم المشار إليه.

وهذه المشاريع جرى التعبير عنها بشكل مباشر وصريح في مواقف إسرائيلية وأميركية معلنة حالية وسابقة. فمع اغتيال أمين عام حزب الله سماحة السيد حسن نصر الله ظن كثير من هؤلاء أن هذه المشاريع باتت قاب قوسين أو أدنى كي تصبح حقيقة واقعة. خصوصًا أن هذا الاغتيال تزامن مع رفع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 أيلول 2024 خريطة سمّاها "الشرق الأوسط الجديد"، لا يظهر فيها أي أثر للأراضي الفلسطينية أو حتى حدود المناطق التي نصت عليها اتفاقية أوسلو، أي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر وشرقي القدس. وهذه الخريطة كما يلاحظ أدناه (راجع الخريطة رقم 1) تقسم المنطقة العربية إلى قسمَين كبيرَين؛ الأخضر منهما أطلق عليه محور النعمة، ويشمل الكيان الصهيوني ومجموعة من الدول الإقليمية مما تسمى بمحور الاعتدال، والأسود أسماه باللعنة أو النقمة، ويشمل كلًا من إيران، والعراق، وسوريا، ولبنان وهي مجموعة الدول التي يوجد فيها محور المقاومة أو الممانعة. ويخترق الخريطة خط أحمر يبدأ من منطقة خضراء أخرى في الشرق الأقصى، وهي الهند التي ترتبط هي أيضا" بعلاقات جيدة مع الكيان الإسرائيلي، ويمرّ عبر دولة الإمارات والسعودية والأردن ثم الكيان الصهيوني كمنصّة للانطلاق بعدها نحو أوروبا.

وفي ذلك إشارة إلى المشروع الذي يُعمَل عليه من أجل بناء خط تجاري بحري وبري (سيأتي الحديث عنه)، يبدأ من الهند في الشرق الأقصى وينتهي بأوروبا وتشكّل موانئ الفجيرة ودُبَي وحيفا محطات رئيسية في هذا المشروع، في حين يفتقد إدراج مصر والسودان ضمن محور "النعمة" لأي دور أو تبرير منطقي، سوى كونهما سوقًا استهلاكية ومصدرًا رخيصًا لليد العاملة والموارد الطبيعية توفر للكيان الصهيوني في المركز العمق الاستراتيجي الجغرافي والاقتصادي والسياسي والأمني، الذي هو أحوج ما يكون إليه بالنظر إلى صغر مساحته الجغرافية ضمن شريط ساحلي ضيق:

خريطة رقم 1: المشروع الإسرائيلي لإعادة ترتيب المنطقة العربية

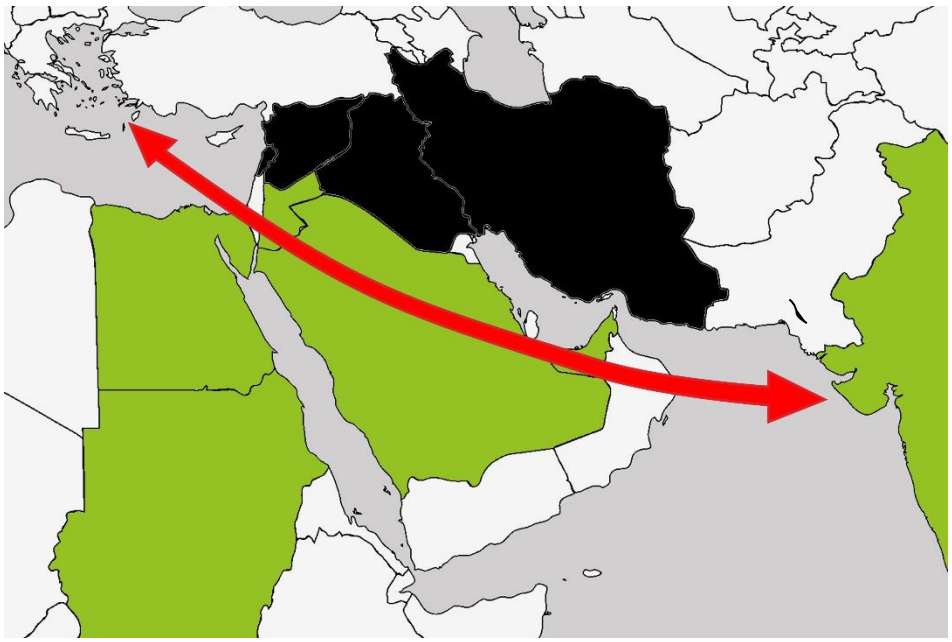

المصدر: إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جاك سوليفان أكثر وضوحًا عندما أكد أن الشراكات التي عملت وتعمل عليها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وذلك من ضمن استراتيجية أشمل تلحظ ردع خصومها واستخدام الديبلوماسية لخفض التصعيد والتكامل والتطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيوني، مثل I2U2 ومبادرة دول G7 للشراكة من أجل البنية الأساسية العالمية والاستثمار (PGII)، والتي تندرج كلها تحت مظلة اتفاقيات "أبراهام" موضوع هذا التقرير، تصبّ في نهاية الأمر لتعزيز الدور الأميركي والمصالح الأميركية في المنطقة العربية، قائلًا "نحن نعمل على تعزيز وتوسيع اتفاقيات أبراهام، ودعم التكامل

النهائي والكامل لـ "إسرائيل" في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وسيكون هذا مجالًا للتركيز المستمر بالنسبة لنا خلال الفترة المقبلة بينما نتطلع إلى إضافة المزيد من البلدان وإدخال "إسرائيل" بشكل أعمق في شبكة العلاقات في الشرق الأوسط وخارجه. كل هذا يشكل عنصرًا أساسيًا في نظرية تحقيق منطقة أكثر تكاملًا وازدهارًا واستقرارًا تخدم مصالح شركائنا والولايات المتحدة على المدى الطويل.."[1].

إن ما يجري حاليًا من عدوان إسرائيلي-أميركي مدمّر يعتبر ترجمة عملية بالقوة الصلبة لكل تلك الأفكار. مما يشير بوضوح إلى تحوّل جوهري في العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني بدعم أميركي، بالانتقال من عزل واحتواء وردع قوى الممانعة إلى ضربها وتصفيتها نهائيًا. والهدف يبقى قطع الطريق نهائيًا ولمرة أخيرة على أية مشاريع أو خيارات غير المشروع الأميركي في المنطقة العربية، وعلى رأسه اتفاقيات "أبراهام" وأخواتها، أي بعبارة أخرى محاولة جديدة لإعادة رسم الخارطة الاقتصادية والسياسية والأمنية للمنطقة العربية بالدماء والدموع والبارود. وهذه الخارطة تعني فيما تعنيه تعطيل وضرب أية إمكانية لإقامة ممرات تربط الصين وإيران وروسيا بالحوض الشرقي للمتوسط، عبر العراق وسوريا ولبنان وفلسطين (غزة).

والمعضلة التي يعانيها الكيان في هذه المرحلة أنه بات أمام حسابات اقتصادية جديدة لا تسمح له بالتراجع عن تحقيق أهدافه أعلاه. فالدين الحكومي الإسرائيلي في تعاظم مستمر، وهو بات يتعدّى 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي من جراء الزيادة المضطردة في تكاليف العدوان المشار إليه العسكرية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. كما أن ارتفاع حصة الدين المحلي إلى 66٪ من هذا الدين العام يعكس بدوره تحولًا جوهريًا في العقيدة الاقتصادية لدى حكومة العدو. فمنذ تأسيس الكيان على أنقاض الدولة الفلسطينية كانت الحكومات الصهيونية تعتمد على رأس المال الخارجي كمصدر رئيسي لتمويل التسلح وعمليات التوسع الاستيطاني وتسريع عملية التصنيع والبناء الاقتصادي (عقيدة بن غوريون)، وتحديدًا من الشتات اليهودي والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وبقية القوى الغربية.

لكن مع تسلّم اليمين الصهيوني بزعامة نتنياهو السلطة اتخذ القرار باعتماد الاستقلال المالي بدلًا من التبعية المالية. وذلك بزيادة لاعتماد على بالاعتماد أكثر على التمويل المحلي مع ما يترتّب على هذه الاستراتيجية من كلفة اقتصادية ومالية باهظة، مع المراهنة أن عملية التطبيع ومشاريع "السلام" الموهوم كفيلة بتمكين الكيان الإسرائيلي

[1] Keynote Address by National Security Advisor Jake Sullivan, The Washington Institute's 2023 Soref Symposium. May 4, 2023. إن القرارات التي نتخذها في العامين أو الثلاثة أو الأربعة أعوام القادمة سيكون لها صدى على مدى العقدين أو الثلاثة أو الأربعة عقود القادمة

من تكريس واقع اقتصادي وسياسي جديد. فالمهم في هذه المرحلة التي تلت عملية طوفان الأقصى، وما أحدثته من تقويض لاستراتيجية الردع الإسرائيلية وإبقاء المعركة في أراضي الخصم، تجنّب الإملاءات والشروط الغربية وإعطاء حكومة العدو قدرًا أكبر من الاستقلالية والمناورة في تكريس واقع جديد، لا يخدم أطماع الكيان الصهيوني وحسب بل يصب في خدمة المصالح الأميركية والغربية أيضًا.

فحكومة العدو رغم واقعها الاقتصادي والعسكري والأمني الصعب والمعقد حاليًا، لا تسقط من اعتبارها الثمار الاقتصادية والاجتماعية التي تأمل أن ينتجها عدوانها غير المسبوق على حركات المقاومة في غزة ولبنان. وأن النمو المرتفع الذي تتوقعه فور انتهاء الحرب قادر على امتصاص تكلفة المديونية العالية والفاتورة البشرية والاجتماعية والاقتصادية الباهظة بوقت قياسي، وأن "بنك إسرائيل المركزي" سيكون قادرًا على لجم ارتفاع الفائدة لتسهيل عملية النمو الاقتصادي، الأمر الذي لن يكون ممكنًا باعتقادنا في ظل هذا الارتفاع في معدلات التضخم. ويبقى للاعتبار الاجتماعي أهمية خاصة في حسابات المسؤولين الصهاينة، الذين يعتقدون أن ارتفاع المستوى المعيشي من جراء زيادة النمو الاقتصادي وانتظام المالية العامة للكيان واتساع مروحة التطبيع والتعاون مع المحيط العربي كله سيؤدي إلى تسهيل مهمتهم في معالجة أخطر مشكلة يواجهها كيان العدو منذ نشأته، وهي تصدّع النسيج الاجتماعي بكل أشكاله المتمثلة في التضاريس الاجتماعية الآخذة بالازدياد عمقًا (بين الأغنياء والفقراء)، وتباينات الهوية (الأشكنازيون مقابل المزراحيون، والعلمانيون مقابل المتدينون)، والخلافات السياسية (اليمين مقابل اليسار)، وما يتصل بكل ذلك من تدهور الالتزام واختلاف الرؤى والقيم لدى جموع المستوطنين.

إلا أن خبراء صهاينة يجدون أن هذه التوقعات الوردية تبقى مرهونة بشروط منها خروج هذا الكيان منتصرًا في حربه على جبهتي غزة ولبنان، ما يفسح المجال لتوسع وترسيخ عملية التطبيع بحيث "يصبح الشرق الأوسط أكثر استقرارًا بما يسمح بتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وتوسع الصادرات إلى الخارج، وانخفاض تكاليف الدفاع"[2]، أي بمعنى آخر تصبح حكومة العدو قادرة على سداد ديونها. لا بل يذهب هؤلاء بعيدًا نحو رسم صورة جديدة للمنطقة العربية " إن هذه الرؤية للشرق الأوسط الجديد تعني ضمنًا أن "إسرائيل" لن تظل دولة ديمقراطية ليبرالية معزولة في الشرق الأوسط، بل ستصبح في قلب سوق إقليمية جديدة. وسوف يستفيد الاقتصاد الإسرائيلي من القدرة على الوصول إلى أسواق عالمية جديدة، بما في ذلك الدول العربية".

---

[2] -*The Netanyahu Doctrine, ARIE KRAMPF, Jewish News Syndicate, Dec. 2022.*

وهذا ما يقودنا إلى التساؤل الآتي: ماذا لو لم تتحقق فرضية الصهاينة بالخروج منتصرين من الحرب، أو على الأرجح في حال حتى عدم قدرتهم على التحكم بأفق هذه الحرب واتجاهاتها؟ حينها ما هو مصير حلمهم الذي رفعه رئيس حكومتهم بنيامين نتنياهو في الأمم المتحدة؟ فمن دون التطبيع الذي يمنح الكيان الصهيوني العمق الاستراتيجي والمجال الاقتصادي الحيوي لنموه وازدهار وتوسّعه سيفقد الاقتصاد الإسرائيلي توازنه حتمًا، بعدما فقد أمنه من جراء طوفان الأقصى وتداعيات الحرب في الشمال، وسيكون هذا الاقتصاد على موعد مع أزمات مالية واقتصادية واجتماعية مستعصية وحالكة، ليس أقلها تراجع الاستثمارات العامة في البنية الأساسية والاستثمارات المباشرة والعجوزات في الموازين العامة والمديونية العالية ونزيف الموارد البشرية خصوصًا في أوساط الميسورين والأكاديميين وأصحاب الشركات وارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة.

ولن يكون تكرار تجربة الانتعاش أواخر ثمانينيات القرن الماضي بعد ركود وتضخّم مزمن أعقب حرب تشرين 1973 أمرًا متاحًا لأسباب مجتمعية واقتصادية، بعضها خارجي ومعظمها داخلي يتصل بسيكولوجيا الحرب غير المسبوقة وإفرازاتها ونتائجها، أي بمعنى آخر من المستبعد أن تعود الاقتصادات وأسواق السلع والرساميل الغربية وحتى العربية لتسخير إمكانياتها في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، رغم اهتمام الغرب والتزامه عمومًا وبعض الدول الآسيوية (الهند) بتعزيز البيئة الاستراتيجية للكيان الصهيوني وتمكينه من الاندماج كليًا في المنطقة.

وهذه النتيجة تصبح أمرًا واقعًا خصوصًا مع إخفاق الكيان الصهيوني ومَن وراءه أكثر فأكثر في تحقيق أهداف الحرب وكسبها في وقت قياسي كما اعتاد سابقًا. ومن هذه الأهداف ما هو معلن وغير معلن، بدءًا من التخلص من قوى المقاومة في المنطقة واستعادة الردع، بما يكفي ليس فقط لتحصين الاستيطان على حدود الكيان عبر تكريس مناطق عازلة داخل الأراضي اللبنانية وغزة، باعتبار هذا الاستيطان جزءًا من النظام الدفاعي للكيان، وإنما أيضًا إيجاد مناخ من الاستقرار والأمن داخل الكيان وفي محيطه لفترة طويلة، وانتهاءً بتوسيع وتنشيط اتفاقيات التطبيع مع بقية دول "الاعتدال" العربية وفي طليعتها السعودية. وهي أهداف يعتبر إنجازها ليس شرطًا لاستعادة ثقة المستثمرين وروّاد الأعمال، وبالتالي استعادة الاقتصاد عافيته بالسرعة القصوى وحسب، بل الأهم بناء عمق استراتيجي حيوي يضمن أمن الكيان العسكري والأمني والاقتصادي لأربعة عقود قادمة أيضًا.

وليس مستبعدًا، لا بل من المرجّح، أن يكون تسارع عمليات التدمير الشاملة والممنهجة للأبنية السكنية والبنى التحتية ومرافق الحياة العامة الجارية حاليًا على قدم وساق في كل

من غزة ولبنان مقصودة بذاتها ليس فقط على سبيل الانتقام من بيئة المقاومة والضغط عليها من أجل تحقيق مكاسب سريعة، بل أيضًا لتحقيق جملة أهداف أخرى أبرزها ما يلي:

- جر هاتين المنطقتين (أي غزة ولبنان) صاغرتين للتطبيع بعد انتهاء الحرب، تحت وطأة التكاليف الباهظة لعمليات إعادة الإعمار، والتي تسارع منذ الآن العديد من البلدان المطبّعة أو قيد التطبيع للتعبير عن استعدادها للمساهمة في هذه العمليات، تمامًا كما أبدت دولة الإمارات استعدادها لإعادة إعمار سوريا خلال زيارة الرئيس بشار الأسد لهذه الدولة في آذار 2023.
- جعل عودة السكان إلى منازلهم في المناطق الحدودية تحديدًا أمرًا مستحيلًا. مما يساهم في تعجيل تحقيق الحلم الصهيوني بإحاطة كيانه بأحزمة جغرافية ضمن أراضي الخصم، تكون خالية من السكان ويستعيض بها عن محدودية عمقه الاستراتيجي كنقطة ضعف مقلقة له.
- القضاء على أي دور تجاري أو اقتصادي أو مالي محتمل يمكن أن تلعبه بيروت تحديدًا، في الترتيب المستقبلي للمنطقة بحسب اتفاقيات "أبراهام"، التي تعطي هذا الدور في المنطقة لميناءي حيفا ودبي.
- استباق نتائج الانتخابات الأميركية بتكريس واقع يكون فيه للكيان الصهيوني اليد الطولى، ويعبّد الطريق للإدارة الأميركية الجديدة (سواء كانت بزعامة دونالد ترامب الأب الروحي وعرّاب اتفاقيات أبراهام، أو كامالا هاريس التي ستكون محرجة في حال التنصل من هذه الاتفاقيات، التي طالما عبّر حزبها عن التزامه بها ومارس ضغوطًا متعددة الأوجه مع الكونغرس للمضي قدمًا في التطبيع أثمرت حينها بسماح السلطات السعودية لطائرات الكيان الصهيوني باستخدام مجالها الجوي) من أجل اغتنام فرصة ضرب أطراف محور الممانعة، ليس للمضيّ بزخم أكبر في تعميم وتوسيع اتفاقيات "أبراهام" وحسب، بل أيضًا لتصحيح وتعطيل ما يعتبره الكيان الصهيوني من انحرافات قادت بعض أطراف اتفاقيات "أبراهام"، مثل دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية (كهدف محتمل)، لانتهاج استراتيجية دبلوماسية بديلة لعملية التطبيع التي ترعاها الولايات المتحدة.

والمقصود بذلك الاتفاق السعودي-الإيراني والتقارب الإماراتي-الإيراني والتطبيع مع سوريا بشار الأسد والترحيب بعودتها إلى جامعة الدول العربية، والتقارب الاستراتيجي مع الصين والتنسيق مع روسيا في أسواق الطاقة على وقع الحرب الأوكرانية، وصولًا إلى الانضمام مع كل من إيران ومصر وأثيوبيا لمجموعة

"بريكس- BRICS" في الأول من كانون الثاني 2024، والتي ما وجدت أساسًا سوى لتحدي القوة السياسية والاقتصادية للدول الأكثر ثراءً في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، حلفاء الكيان الصهيوني. وقد باتت هذه المجموعة تضم أهم البلدان النامية في العالم، مع كتلة بشرية يقدّر عدد أفرادها بحوالي 5،3 مليار نسمة، أو 45٪ من سكان العالم. كما تستحوذ على ما نسبته 28٪ من الاقتصاد العالمي كحد أدنى. ومع إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة باتت مجموعة "بريكس" تسيطر على حوالي 44٪ من إنتاج النفط الخام العالمي. وهذه التطورات تشكّل تحديًا كبيرًا لطموحات الولايات المتحدة في المنطقة بحسب أوساط هذا الكيان.

فما يثير مخاوف الكيان الصهيوني من عودة الدفء إلى العلاقات الديبلوماسية السعودية-الإيرانية والإماراتية-الإيرانية، والتقارب مع سوريا والانضمام إلى تجمعات منافسة للغرب، يعني أن هاتين الدولتين بات لديهما خيارات أخرى لمواجهة التهديدات المزعومة من جانب إيران، غير التحالفات التي سعت الولايات المتحدة إلى نسجها تحت مظلة اتفاقيات "أبراهام"، بل هذه المرة من خلال تهدئة التوترات والتفاوض والتنسيق المباشر والتعاون المشترك مع طهران.

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جاك سوليفان قد أشار تلميحًا إلى هذه التوجهات، عندما صرّح بأن "القرارات التي تعمل الولايات المتحدة الأميركية على اتخاذها وتنفيذها في منطقة الشرق الأوسط (أي المنطقة العربية) خلال الأعوام 2023-2025 سيكون لها صدى على مدى العقدين أو الثلاثة أو الأربعة عقود القادمة.."[3] وهو ما يتقاطع مع المبادئ التوجيهية الأساسية في عقيدة الأمن القومي الصهيونية، التي تجد من الضروري توسيع أطر التعاون الإقليمي من أجل الحفاظ على فترات طويلة من الهدوء الأمني والعسكري قدر الإمكان، للسماح بالاستقرار اللازم لتنمية الكيان كدولة معولمة ومزدهرة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، والسماح بإعادة توجيه الموارد نحو الاستيطان والتعليم والصحة والأبحاث والتطوير وغيرها من المجالات الضرورية لضمان استقرار الكيان ورفع مستوى المعيشة فيه.

وبالنظر إلى علامات الضعف والتحلل التي بدأت تصيب مشروع التطبيع الإسرائيلي العربي، من غير المستبعد أن تسعى الولايات المتحدة بوصفها الراعي لاتفاقيات "أبراهام" إلى صياغة مبادرات سواءً عبر الحديد والنار (كما يجري حاليًا في غزة ولبنان) أو بواسطة

[3] – Keynote Address by National Security Advisor Jake Sullivan, مصدر سابق

الديبلوماسية أو الإثنين معًا، من أجل تعبيد الطريق أمام إعادة انطلاق هذا المشروع وتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة.

فما هي حقيقة هذه الاتفاقيات التي باتت مصبوغة بالأحمر القاني من جرّاء الأرواح التي تزهق والدم الذي يراق على مذبحها في غزة ولبنان، بمباركة من الغرب الذي يبشرنا دومًا بالازدهار والديموقراطية والعدالة وحقوق الإنسان؟

الجزء الأول - تطوّرات اتفاقيات "أبراهام"

1) اتفاقيات "أبراهام"، الدوافع والأبعاد والأهداف.

2) هل حققت اتفاقيات "أبراهام" أهدافها المعلنة؟

1) اتفاقيات" أبراهام "، الدوافع والأبعاد والأهداف

يشار عادة إلى اتفاقيات "أبراهام" أو " الاتفاقيات "الإبراهيمية" إلى سلسلة الاتفاقيات التي جرى توقيعها سنة 2020 برعاية الولايات المتحدة الأميركية، بين الكيان الصهيوني والدول العربية الآتية: الإمارات والمغرب والبحرين والسودان. وقد نسبت هذه الاتفاقيات عمدًا إلى النبي إبراهيم (عليه السلام) كعنوان للقرابة بين الديانتين اليهودية والإسلامية، بما أن اليهود ينتسبون إليه من ولده النبي إسحاق (عليه السلام)، بينما ينتسب إليه العرب وعلى رأسهم الرسول الأكرم (صلعم) من ولده النبي إسماعيل (عليه السلام). وهو أبو الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام.

ومع أن تسمية "أبراهام" تعكس في الواقع عمق الأصولية الدينية الأرثوذكسية التي باتت تتحكم بالإدارة الأميركية، بوصفها الراعية لهذه الاتفاقيات، إلا أنه لا بد من التمييز بين اليهودية والصهيونية. فالمشكلة لم تكن يومًا بين الديانتين الإسلامية واليهودية أو بين مكة والقدس المحتلة، بل هي بالأساس كانت وستبقى قضية صراع بين أهل الأرض ومشروع توسعي صهيوني- غربي اغتصب أرض فلسطين وطرد شعبها ويسعى لقضم أراضي الدول المجاورة. ولذلك فإن محاولات الصهاينة لتزييف حقيقة الصراع، بما فيها بطبيعة الحال أطروحة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مؤخرًا في الأمم المتحدة حول "المصالحة بين القدس ومكة"، لا يمكن أن تبصر النور.

وتأتي هذه الاتفاقيات بعد أكثر من 25 سنة على توقيع اتفاقيات التطبيع بين الكيان الصهيوني وكل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، برعاية الولايات المتحدة الأميركية أيضًا، مع فارق رئيسي أن التطبيع مع مصر والسلطة الفلسطينية والأردن كان بين أطراف متحاربة بالأصل وافقت على إنهاء حالة الحرب بينها على قاعدة "الأرض مقابل السلام"، بينما التطبيع بين أطراف اتفاقيات "أبراهام" كان أقرب إلى التحالف بين أطراف متعاونة أصلًا لدرء خطر خارجي مزعوم. وذلك بحسب التسلسل الوارد في الرسم التالي:

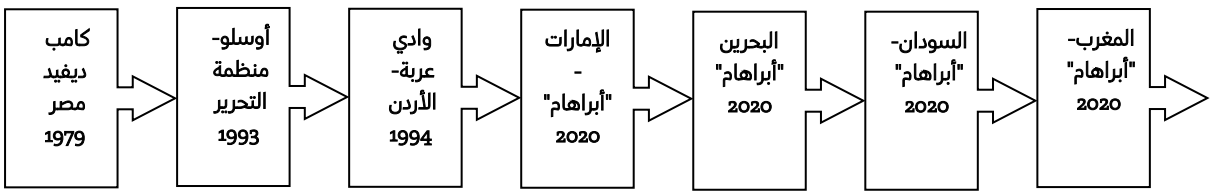

وإذا كان الترويج لهذه الاتفاقيات يتم تحت عناوين مختلفة، مثل: إقامة شراكات كاملة في الأمن والاقتصاد والسياسة بين الأطراف المعنية، أو المصالحة بين الإسلام واليهودية، أو السلام والازدهار والرخاء، إلا أن الهدف النهائي يبقى سعي الإدارة الأميركية بصورة غير مباشرة لترميم نفوذها المتهاوي في المنطقة العربية، مقابل أطراف مثل الصين وإيران وروسيا، من خلال إقامة تحالفات بين الكيان الصهيوني ودول عربية وأخرى آسيوية بعيدة نسبيًا، لم تكن أصلًا في يوم من الأيام أطرافًا مباشرة في أي نوع من أنواع الصراع مع هذا الكيان. وبالتالي ليست اتفاقيات "أبراهام" "معاهدات سلام" كما يروّج لها وإنما تحالفات نسجتها الولايات المتحدة لإخراج العلاقات التاريخية السرية التي كانت قائمة، في مجالات مثل التنسيق العسكري والاستخباراتي وتكنولوجيا المراقبة والتجسس، بين تلك الدول والكيان الصهيوني إلى العلن وإضفاء الطابع الرسمي عليها، بما يخدم الاستراتيجية الأميركية المستجدة في المنطقة، ومنها بطبيعة الحال ضمان استمرار حماية أمن الكيان الصهيوني الاقتصادي والاجتماعي.

وبذلك فقط تصبح الولايات المتحدة الأميركية قادرة على تحرير المزيد من مواردها العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية المتناقصة أصلًا والمخصصة لمنطقة الخليج والمنطقة العربية عمومًا، من أجل تزخيم استراتيجية " إعادة التوازن الآسيوي الاستراتيجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" لاحتواء الحضور الصيني المتصاعد، في منطقة باتت تشكّل أكثر من ثلث الناتج العالمي وتضم ما يقرب من نصف سكان الأرض. علمًا أن هذا التوجه الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأميركية يلقى تأييدًا واسعًا لدى الجمهور الأميركي، مقابل نفور متزايد لديه من الانخراط العسكري المباشر في "الشرق الأوسط"، خصوصًا أن هذا الانخراط هو لمصلحة الالتزام بأمن أطراف ثالثة وليس الدفاع عن مصالح أميركية.

وفي ميزان المصلحة الاقتصادية والسياسية من وراء اتفاقيات "أبراهام"، نعتقد أن قلة يمكنهم المجادلة في أن الدول المطبعة المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي تحتاج إلى الكيان الصهيوني من أجل رفاهيتها الاقتصادية. فالتودد للولايات المتحدة والأمل في أن تلزمها اتفاقيات "أبراهام" أكثر بتأمين الحماية لدول الخليج المطبّعة يبقى الدافع الرئيسي والمصلحة الأولى والأخيرة لتلك الدول. وحتى الوعود الأميركية بتزويد دولة الإمارات بالخبرات والتكنولوجيا العسكرية (ومنها طائرات F35 المقاتلة) لم تترجم حتى تاريخه على أرض الواقع وبقيت حبرًا على ورق.

لقد أنفقت دولة الإمارات مئات ملايين الدولارات لجماعات الضغط وشركات العلاقات العامة

في الولايات المتحدة وحول العالم من أجل تحسين صورتها (بما فيه المجال البيئي حيث الأضرار البيئية الفادحة التي يسببها النشاط الأحفوري لشركاتها النفطية)، والتأثير في سياسات ونشاطات الكثير من الشخصيات والفاعليات السياسية والإعلامية ومنصّات التواصل الاجتماعي الأميركية، بهدف التلاعب بالمواقف وتحريف الوقائع. وذلك على أمل أن يؤدي كل هذا الجهد، في موازاة التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى توطيد العلاقة مع الولايات المتحدة والمؤسسات الأميركية بما يمنحها الحصانة الكافية في مواجهة الانتقادات والضغوطات الخارجية.

لكن مع تزايد الاستقطاب والخلل في السياسة الداخلية الأميركية وتسربّهما إلى السياسة الخارجية، أصبح من الصعب أكثر من أي وقت مضى على أي شريك أو حليف للولايات المتحدة أن يثق في استمرارية موقف أميركا في الخارج مع تبدّل الإدارة عند كل استحقاق انتخابي. وكان هذا واضحًا بشكل خاص عندما تولى الرئيس ترامب منصبه وفك ارتباط الولايات المتحدة باتفاقية التجارة الحرة لشمال الأطلسي (نافتا)، والشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، كما انسحب ترامب من اتفاق باريس للمناخ، وإن عاد جو بايدن للانضمام إليه في أول يوم له في منصبه في كانون الثاني2021. وكاد ترامب أن ينسحب حتى من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وكان قرار الخروج من الاتفاق النووي مع إيران، المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، خطًا فادحًا بشكل خاص لصورة أميركا كشريك موثوق به. فهذا الانسحاب من الاتفاق النووي أقلق حتى دول الخليج العربية المعارضة أصلًا لهذا الاتفاق، كون هذه الخطوة أظهرت مستوى مزعجًا لهم من واقع التقلبات السياسية في الولايات المتحدة والتباينات في السياسة الخارجية. وباتت الولايات المتحدة شريكا أقل موثوقية. الأمر الذي أثبتته ردة فعل الولايات المتحدة الباهتة عندما تعرضت المنشآت النفطية السعودية والمصالح الإماراتية وممرات الشحن التجاري لضربات متكررة من الحوثيين، على وقع التدخل السعودي الإماراتي في اليمن. مما أظهر ضعف الالتزام العملي والقصور الأميركي في الاستجابة. وهذا ما يفسر بالضرورة الاتفاق السعودي-الإيراني والتقارب الإماراتي-الإيراني وتطبيع العلاقات مع سوريا بشار الأسد، كما أشرنا آنفا".

وبذلك فإن اتفاقيات "أبراهام"، بوصفها مشروعًا أميركيًا بالأساس، لا ينبغي أن يحجب حقيقة المصلحة الإسرائيلية الملحّة من ورائه. فالتطبيع مع الدول العربية المعنية ليس هدفًا بحد ذاته للكيان العبري، بقدر العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي يتيحها هذا التطبيع، بالاستناد إلى وجود آليات للتأثير التفاعلي بين تلك الاتفاقيات والمنافع الاقتصادية، كما سيتبيّن لاحقًا.

فالاقتصاد الإسرائيلي يمتلك إمكانات ضخمة غير مستغلة (مثل القاعدة التكنولوجية والصناعية المتقدمة والخبرات البشرية الرفيعة والنفاذ إلى أسواق المال الدولية ...)، ولذلك فإن هذا الكيان إذا لم ينجح بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية بفتح الممرات البرية والجوية والبحرية الضرورية لحركة السلع والأشخاص والرساميل نحو آسيا والمحيط العربي الضخم، مستغلًا موقعه الجغرافي بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، فلن يكون قادرًا على توظيف هذه الإمكانات بالشكل الأمثل والأكمل، وبالتالي تحقيق أحلامه بالتفوق والازدهار والاستقرار الاقتصادي.

"إنّ السلام الاقتصادي" بالنسبة للإسرائيليين هو الأهم، ويعني بالنسبة إليهم أمورًا حيوية لاستدامة كيانهم قويًا ومسيطرًا. ولتحقيق ذلك لا بد من توفّر الاستقرار والشعور بالأمان، إضافة إلى العوامل الأساسية الآتية: السوق الضرورية للحصول على المواد الأولية خصوصًا المشتقات النفطية من جهة، ولتصريف فائض الإنتاج الضخم ذي المحتوى التكنولوجي بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد ممكن من جهة أخرى، والموارد المادية والبشرية الرخيصة الضرورية لماكنتهم الإنتاجية، والبنى التحتية اللازمة للرفاهية والتوسع الاقتصادي، مثل: تحلية المياه وشبكات الكهرباء وسكك الحديد وشبكات الطرق وخطوط الغاز والملاحة الجوية والبحرية، والسائحين والمستثمرين الخليجيين ذوو القدرة الشرائية العالية وما إلى ذلك ...

وفي البحث حول العوائد غير المباشرة لاتفاقيات "ابراهام" والتي لا يمكن التقليل من أهميتها، وبحسب التقديرات الاستراتيجية لمهندسي هذه الاتفاقيات، يتبيّن أن تكوين جبهة عريضة معادية في مواجهة إيران والنفوذين الروسي والصيني، تضم دولًا غنية ومساحات شاسعة وتمتلك ما يكفي من الموارد التكنولوجية والمالية والطبيعية، وتعمل تحت مظلة دينية تمنحها الشرعية، سوف يسمح بتوزيع عبء المواجهة على تلك الدول بدل أن تبقى تتحمله أميركا والكيان الصهيوني. وبذلك يتمكن هذا الكيان من تحرير المزيد من موارده المالية والبشرية والمادية الموظفة في القطاع العسكري، وتحويلها للاستخدامات المدنية لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والبنى التحتية والأبحاث، إضافة إلى استعادة التوازن المالي العام من خلال فرملة تعاظم المديونية والعجز في الاقتصاد الإسرائيلي. حيث يعاني هذا الاقتصاد من عجز هيكلي في الميزان التجاري يفوق 19 مليار دولار، ومن دين عام متزايد بلغ 308 مليارات دولار حتى نهاية عام 2023 (أي دون احتساب كلفة الحرب على كل من غزة ولبنان المستمرة حتى تاريخه)، أي ما نسبته 66٪ من الناتج المحلي تقريبًا.

وتأتي اتفاقيات "أبراهام" أيضًا تتويجًا لتحولات مفصلية في المنطقة والعالم، تمثلت بشكل خاص في تعزيز التيارات والأفكار اليمينية والدينية المتشددة قبضتها على مراكز القرار سواء في تل أبيب والغرب عمومًا وواشنطن تحديدًا، يقابلهم حكام مستبدون في المنطقة

استغلوا مآسي ما سمّي "الربيع العربي" كي يُحكموا قبضتهم أيضًا على دول عربية باسم العقيدة والإسلام المعتدل، مستغلين في ذلك سلطتهم على جزء من المقدسات والمعالم الدينية الإسلامية والمسيحية في المنطقة لإضفاء الشرعية على هذا الاستبداد، الذي يبدو أنه تحوّل إلى عدوى أخذت تضرب الكيان الصهيوني نفسه والذي يصادر بدوره الجزء الآخر من هذه المقدسات، فيما ضمنت الولايات المتحدة الأميركية ضمنت كذلك نفوذًا سياسيًا على مرجعيات دينية مسيحية (الفاتيكان) وإسلامية (الأزهر).

2) هل حققت اتفاقيات "أبراهام" أهدافها المعلنة؟

لقد أشرنا آنفًا إلى أن اتفاقيات "أبراهام" تستظل سردية معيّنة من أجل إضفاء الحد الأدنى من الشرعية والمقبولية عليها. فمن جهة ترفع راية دينية، كما سبق وأشرنا، كي تحاكي عواطف الجمهور والقيادات لدى الطرفين، ومن جهة أخرى تدغدغ أحلامهم بعناوين براقة، منها ترسيخ السلام والتعاون الاقتصادي والاستقرار بين دول المنطقة، بما يؤدي إلى تعزيز وتعميم الازدهار الاقتصادي وما إلى ذلك.

لكن استطلاعًا أجراه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في آذار 2022[4]، أي قبل العدوان على غزة ولبنان، يبيّن أن حوالي 71٪ من الإماراتيين و76٪ من البحرينيين يعارضون اتفاقيات التطبيع التي وقعتها حكوماتهم مع "إسرائيل". وهي أرقام قد تكون منخفضة نظرًا لصعوبة جمع بيانات استطلاعات الرأي التي تنتقد السياسة الحكومية في هذين البلدين والدول العربية المطبعة عمومًا. كما أظهر الاستطلاع المذكور أن حوالي 75٪ من المواطنين السعوديين يعارضون أيضًا اتفاقيات "أبراهام"، علمًا أن هذه النتيجة كانت بحدود 50٪ خلال استطلاع كان قد أجراه المعهد نفسه في السعودية في تشرين الثاني من عام 2020.

واللافت أن هذا الرقم يرتفع إلى أعلى في البلدين اللذين لديهما معاهدات سلام طويلة الأمد مع "إسرائيل"، وهما مصر والأردن حيث يعارض مواطنوهما بنسبة 84٪ هذه المعاهدات. وبحسب مؤشر الرأي العربي السنوي الذي يجريه المركز العربي، والذي يستطلع

---

[4] – Dylan Kassin and David Pollock , "Arab Public Opinion on Arab–Israeli Normalization and Abraham Accords', Washington Institute for Near East Policy, July 15,2022. ورد في المصدر:
Edward P. Djerejian Center for the Middle East, "Five Reasons Why the Abraham Accords Are Ceding Ground to Arab–Iranian De–escalation", *Rice University's Baker Institute for Public Policy*- July 11, 2023.

آراء 14 دولة في المنطقة، فإن متوسط 84٪ يعارضون العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل"، مقابل 8٪ فقط يؤيدونها[5].

وهذه النتائج تهدد بالفعل مستقبل وديمومة عملية التطبيع برّمتها بين الكيان الصهيوني والدول العربية المطبعة. خصوصًا أن جزءًا من حسابات الدول المطبعة في إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع "إسرائيل" يستند إلى فكرة مفادها تخلي شعوب المنطقة العربية عن القضية الفلسطينية، أو على الأقل تضاؤل أهميتها في الوجدان العربي. لذلك يتوقع أن تصبح عملية التطبيع مع بقية الدول العربية أكثر صعوبة بعد العدوان على غزة ولبنان واتقاد جذوة النضال من جديد واحتضان القضية الفلسطينية، لا بل ستجد الدول المطبعة نفسها في وضع حرج للغاية، يجعل احتفاظها بعلاقات دافئة ومنفتحة مع الكيان الصهيوني مكلفًا للغاية ومستنزفًا لسمعتها وصورتها داخليًا وإقليميًا. خصوصًا أن كل المؤشرات باتت توحي أن العدوان الحالي المستمر على غزة ولبنان سيؤدي، من جملة نتائج أخرى بطبيعة الحال، إلى تقويض أحد أهم أغراض اتفاقيات "أبراهام" المتمثلة في احتواء قوة ونفوذ الدول والأطراف المتمسكة بالقضية الفلسطينية مثل إيران وحماس وحزب الله والحوثيين وغيرهم... علمًا أن نتائج مؤشر الرأي العربي أعلاه كانت قد بيّنت قبل طوفان الأقصى أن متوسط 76٪ من الناس في جميع أنحاء المنطقة العربية يعتقدون أن "القضية الفلسطينية تهم جميع العرب وليس الشعب الفلسطيني وحده".

وفي نظرة سريعة على حصيلة ما يسمّى "عملية السلام" بعد مضيّ أربع سنوات تقريبًا على إعلانها، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- أن هذه الاتفاقيات لم تؤد إلى تخفيض منسوب التوتر في المنطقة، لا بل شجعت الكيان الصهيوني على شن المزيد من الحروب والعمليات العسكرية فيها. ومن أبرزها ما يلي:

2021- عدوان على غزة بعد إطلاق حركة حماس صواريخ ردًا على انتهاك المسجد الأقصى والتعدي على أملاك المقدسيين.

آب 2022- عملية " الفجر الصادق" ضد الجهاد الإسلامي.

أيار 2023- اعتداءات إسرائيلية تخللها اشتباكات مع حركة الجهاد الإسلامي.

تشرين الأول 2023- عملية طوفان الأقصى والعدوان المستمر على غزة.

أيلول 2024- عدوان إسرائيلي جوي وبري غير مسبوق ومستمر على لبنان.

- اقتصاديًا، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي لدى معظم أطراف اتفاقيات "أبراهام"

[5] – "Arab Opinion Index 2022: Executive Summery", Arab Center Washington DC Website, January 19, 2023.

ومنطقة الخليج عمومًا في ذروة تطبيق هذه الاتفاقيات، على الشكل المبيّن في الجدول أدناه:

جدول رقم 1: معدلات النمو الاقتصادي لدى معظم أطراف اتفاقيات "أبراهام" ومنطقة الخليج خلال الفترة 2022-2023

الدولة	2022	2023
الكيان الصهيوني	%6,1	%3
الإمارات العربية المتحدة	%5,1	%4,2
البحرين	%3,4	%3
السعودية	%7,6	%3,7
قطر	%3,4	%2,4
عُمان	%4,4	%4,1

- في الجهد العسكري نجد أن النفقات العسكرية لأطراف اتفاقيات "أبراهام" ودول الخليج عمومًا قد ازدادت بشكل كبير خلال الفترة ما بين إبرام الاتفاقية وسريان مفعولها، فيما يشبه سباق تسلح قياسي، كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 2: تطور الإنفاق العسكري لأطراف اتفاقيات "أبراهام" ودول الخليج خلال الفترة 2020-2023 (مليار $)

الدولة	2020	2023
الكيان الصهيوني	21,7	27,5
الإمارات العربية المتحدة	19,8	23,7
البحرين	1,4	1,8
السعودية	57,5	75,8

ولعل أحد أبرز الاستنتاجات الأولية التي تقودنا إليها قراءة الملاحظات أعلاه هي الظن بأن اتفاقيات "أبراهام" إنما هي تندرج في إطار الاستقطاب وسياسة المحاور، بخلاف الغاية المعلنة منها حول التعاون في المجالات الاقتصادية والبيئية "لتوطيد قواعد السلام".

الجزء الثاني- مضمون اتفاقيات "أبراهام" بحسب الدولة العربية المطبّعة

1) الاتفاقية مع دولة الإمارات العربية المتحدة

1-1- الاتفاقية الشاملة للشراكة الاقتصادية (CEPA) بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني.

1-2- الدور الاقتصادي لدولة الإمارات في مخططات توسّع الاقتصاد الإسرائيلي.

- في مجال تبادل السلع.
- في مجال تجارة الخدمات.
- في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
- في المجال العسكري.

2) الاتفاقية بين المغرب والكيان الصهيوني.

3) الاتفاقية بين البحرين والكيان الصهيوني.

1) الاتفاقية بين السودان والكيان الصهيوني.

1) الاتفاقية مع دولة الإمارات العربية المتحدة

تتويجًا للعديد من الاتصالات واللقاءات التمهيدية التي شهدها العام 2020 بين الكيان الصهيوني وبقية الدول العربية المطبّعة، جرى في البيت الأبيض بواشنطن وبحضور الرئيس الأميركي ترامب، التوقيع بشكل متزامن على "اتفاقيات أبراهام" بين الكيان الصهيوني وكل من دولة الإمارات والبحرين، في 15 أيلول 2020. وقد تضمّنت هذه الاتفاقيات العديد من الالتزامات تحث العديد من العناوين، وأبرزها الآتية:

- إقامة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع.
- إنشاء السفارات.
- الحفاظ على الاستقرار.
- التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية الآتية: التمويل والاستثمار ، الطيران المدني، التأشيرات والخدمات القنصلية، الابتكار والعلاقات التجارية الاقتصادية، الرعاية الصحية، العلوم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، السياحة والثقافة والرياضة، الطاقة البيئة، التعليم، الترتيبات البحرية، الاتصالات والبريد، الزراعة والأمن الغذائي، المياه، التعاون

القانوني.

- الأجندة الاستراتيجية للشرق الأوسط.
- التفاهم والعيش المشترك.

1.1 الاتفاقية الشاملة للشراكة الاقتصادية (CEPA) بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني

تأتي هذه الاتفاقية في إطار تطبيق مندرجات المادة الخامسة من اتفاقيات "أبراهام"، لتكرّس مسار التطبيع العلني المتسارع بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني في بُعده الاقتصادي. فهذه الاتفاقية الضخمة (حوالي 900 صفحة) التي جرى توقيعها في 31 أيار 2022 ودخلت حيّز التنفيذ في 1 نيسان 2023، تتألف من 18 فصلًا تضم عناوين تتعلق بقضايا التجارة الخارجية والاستثمار والأعمال الناشئة والملكية الفكرية. وهي تستكمل سلسلة من الاتفاقيات المماثلة بعضها أُبرم (مع الهند وتركيا) والبعض الآخر قيد التفاوض (مع أندونيسيا وكوريا وكمبوديا)، تطمح دولة الإمارات من خلالها لتكريس دورها كمركز عالمي للتجارة والاستثمار ومضاعفة ناتجها المحلّي من حوالي 1,8 تريليون درهم حاليًا إلى 3 تريليونات درهم بحلول 2030.

وتنص اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية-الإسرائيلية على إلغاء معظم التعريفات الجمركية وتعزيز الوصول إلى الأسواق. وبحسب النص الكامل للاتفاقية الذي نشرته وزارة الاقتصاد الإماراتية فإن من أبرز المنافع التي تضمنها الاتفاقية للطرفين ما يلي:

- إزالة وتقليص العوائق التعريفية وغير التعريفية. حيث سيتم على سبيل المثال إلغاء أو تخفيض فوري لأكثر من 96٪ من التعريفات الجمركية على البضائع بما يشمل 99٪ من التجارة بين الطرفين.
- ضمان وصول مزوّدي الخدمات على اختلافها، مثل الخدمات المالية والاتصالات والسياحة والنقل والتوزيع لأسواق الطرفين.
- تطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية.
- التعاون في مجال التحديات المشتركة، مثل التكنولوجيا وأمن الطاقة والبيئة.
- جذب الاستثمارات وخلق الفرص الجديدة للدولة في قطاعات الطاقة والبيئة والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا.
- تحفيز نمو القطاعات الخدمية مثل الضيافة والخدمات المالية والتوزيع والتشييد.

- توفير منصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولتين للتوسّع عالميًا.
- تطبيق معايير لتيسير التجارة بالبضائع عبر الحدود، بما يتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية.
- إمكانية المشاركة في المشتريات الحكومية ضمن منافسة غير تمييزية.
- التعامل على قاعدة الدولة الأكثر تفضيلًا في تجارة السلع والخدمات، شرط الالتزام بقواعد للمنشأ جرى الاتفاق عليها.
- أحكام إضافية تفيد المصدّرين والمستوردين من دولة الإمارات والكيان الصهيوني، وتشمل ما يلي:
  - زيادة التعاون فيما يتعلق بالاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة.
  - التعاون في مجال تبادل المعلومات بين السلطتين الضريبيتين.
  - تعزيز الفرص التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل تعزيز التجارة الرقمية وسهولة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المعلومات، والتعاون لتحديد الفرص التجارية الجديدة.
  - المشاركة في المشتريات الحكومية على قاعدة الشفافية والنزاهة.

ومن المفيد الإشارة في هذا المجال إلى مجموعة أُطر مؤسساتية جرى إنشاؤها بهدف تفعيل وتسريع اتفاقيات تطبيع العلاقات الإسرائيلية - العربية عمومًا والإسرائيلية -الإماراتية تحديدًا. ومن هذه الأدوات "مجلس الأعمال الإماراتي - الإسرائيلي" الذي جرى تأسيسه عام 2022 من قِبل قادة الأعمال والقطاع العام من دولة الإمارات والكيان الصهيوني، للمساعدة في تعزيز الفرص المشتركة والتعاون الاقتصادي والشراكات التجارية بين الإماراتيين والإسرائيليين. وتعتبر شركة "اتصالات شتاينرايش" الإسرائيلية أحد أبرز مؤسسي ومموّلي هذا المجلس. فهذه الشركة تنتج محتوى إعلاميا" على شبكات التواصل الاجتماعي مثل Twitter وFacebook وغيرها، ومن المعروف أنها نشطة في مجال عمليات التأثير الإعلامي ووضع استراتيجية الاتصال مع الجمهور العربي بهدف جذبه للتطبيع من خلال إنتاج المحتوى والتأثير الإعلامي.

كذلك يعتبر "صندوق أبراهام" برأسمال قدره 3 مليارات دولار من الأدوات المستحدثة لتسهيل عملية التطبيع الاقتصادي بين الكيان الصهيوني وبقية الدول الموقعة على اتفاقية "أبراهام"، خصوصًا في مجال توفير الائتمان التجاري.

2.1 الأدوار الاقتصادية المرسومة لدولة الإمارات في إطار توسع الاقتصاد الإسرائيلي

يتبيّن من الجدول رقم (3) أدناه وجود أوجه تشابه اقتصادية واجتماعية كبيرة ومتعددة بين كل من دولة الإمارات والكيان الصهيوني. حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل من دولة الإمارات والكيان 507 مليار دولار و525 مليار دولار، مع نسب نمو تبلغ 7.9٪ و6.4٪ على التوالي. ومع وجود عدد سكان محدود نسبيًا في كلا البلدين يصبح مستوى المعيشة مقاسًا بدخل الفرد مرتفعًا، ويتراوح بين 54 ألف دولار في الإمارات و51 ألف دولار في الكيان الصهيوني (انظر الجدول رقم 3). كما أن كلا الطرفين يعتمدان سياسات اقتصادية ليبرالية قائمة على الانفتاح وحرية تبادل السلع والخدمات بما فيها العملات.

أما التباين الرئيسي بين الطرفين فيكمن في حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلّي لكل منهما. إذ بينما تشكّل التجارة الخارجية 30٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الكيان الصهيوني، فإنها تصل إلى 110٪ في دولة الإمارات. والسبب في ذلك يعود إلى ضخامة تجارة إعادة التصدير في الإمارات بوصفها مركزًا تجاريًا إقليميًا رئيسيًا، حيث تشكّل إعادة التصدير ما يقرب من 50٪ من إجمالي صادراتها من البضائع. مما جعلها تحتل المرتبة 11 عالميًا في صادرات السلع في عام 2022 (المرتبة السابعة في حال تم التعامل مع دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة) والمرتبة 18 في الواردات العالمية.

وإزاء هذه المعطيات يتوقع أن لا تتعدى قيمة التجارة البينية سنويًا بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني ما بين 4.0 إلى 6.5 مليار دولار أميركي على المدى المتوسط، أي ما يعادل حوالي 1.0٪ إلى 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد.

جدول رقم 3: أبرز المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات والكيان الصهيوني

أرقام عام 2022	الكيان الصهيوني	الإمارات العربية المتحدة
الناتج المحلي الإجمالي (الحالي، مليار دولار أميركي)	525	507
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأميركي)	54,331	51,393
النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، التباين السنوي٪)	6.4%	7.9%
السكان (مليون)	9.7	9.9
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أميركي)	27.8	22.7
إجمالي التجارة في السلع (مليار دولار أميركي) (بما في ذلك الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير)	135	566
تصنيف الأعمال (المرتبة العالمية)	35	16
ترتيب القدرة التنافسية العالمية (المرتبة العالمية)	20	25
فعالية الحكومة (المرتبة العالمية)	27	24

المصادر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، الأونكتاد

وفي محاولة أيضًا لاستقراء فرص قيام علاقات اقتصادية وتجارية نشطة مستقبلًا بين الطرفين، نستعرض فيما يلي بعض المؤشرات المفيدة في مجالات متعددة:

في مجال تبادل السلع

عمومًا ترتفع إمكانية قيام علاقات تجارية بين أي من الدول كلما كانت تدفقات الواردات والصادرات من كلا الطرفين تكمل بعضها بعضا". وهذه الإمكانية تصبح متوفرة عندما يتصدر المنتج من الصنف ذاته قائمة الصادرات في الدولة المصدّرة وقائمة الواردات في الدولة المستوردة للشريك التجاري المحتمل.

فبحسب الجدول رقم 4، (أ) و (ب) يتبيّن أن فرص التبادل التجاري المؤكدة بين الطرفين تكاد تكون محصورة في سلعة محددة هي النفط الخام والنفط المكرر، بينما سلع أخرى كمعدّات الاتصالات السلكية واللاسلكية، واللؤلؤ والأحجار الكريمة ومعدّات الطائرات قد تشكّل مجالًا للتنافس، لولا أن دولة الإمارات باتت تشكّل منصة دولية لإعادة التصدير، بحيث لا تستورد السلع الإسرائيلية بغرض الاستهلاك المحلي بل لإعادة تصديرها للخارج. وهنا بالتحديد مكمن الخطورة في أن تتحول دولة الإمارات أولًا إلى منصّة يستخدمها الإسرائيليون للالتفاف على جهود مقاطعة منتجات الكيان الصهيوني داخل الدول العربية والإسلامية، وبالتالي تصبح بمثابة حصان طروادة لاختراق أسواق تلك الدول المنخرطة في هذه الجهود، وثانيًا بوابة لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى طرف ثالث بعد طمس وتحريف منشأ هذه البضائع.

وبمعنى أوضح، فإن التطبيع مع دولة الإمارات لا يستهدف السوق الإماراتية تحديدًا ولكن هدفه النهائي هو فتح أسواق عربية وإسلامية في آسيا وإفريقيا بمليارات الدولارات أمام المنتجات الإسرائيلية من السلع والخدمات. مما يتيح للاقتصاد الصهيوني التشغيل بطاقته الإنتاجية الكاملة.

وبما أن دولة الإمارات تُعتبر مستوردًا كبيرًا للأدوية والآلات والأجهزة الكهربائية والفواكه والمكسّرات وأجهزة القياس والتحليل والتحكم، وهي سلع تشغل مراكز متقدمة نسبيًا في قائمة الصادرات الإسرائيلية، فقد تكون هذه السلع مرشحة أكثر من غيرها كمجال لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية نحو الأسواق العربية والإسلامية.

وبالنظر إلى الطلب المرتفع على السيارات والسفن لدى الكيان الصهيوني، فإنه قد يجد ضالّته في دولة الإمارات للحصول على هذه السلع عن طريق إعادة التصدير وبشروط وتسهيلات أفضل فنيًا وماليًا ولوجستيًا، في ظل الاتفاقية الشاملة المشار إليها أعلاه.

جدول رقم 4، (أ)

أبرز الصادرات الإسرائيلية والواردات الإماراتية لسنة 2022		
المرتبة في صادرات الكيان	المنتج	المرتبة في واردات دولة الإمارات
1	اللؤلؤ والأحجار الكريمة	6
3	الأدوية	13
4	أجهزة القياس والتحليل	16
5	معدّات الطائرات	7
8	الآلات والأجهزة الكهربائية	14
9	معدّات الاتصالات السلكية واللاسلكية	2
13	النفط المكرر	5
22	آلات معالجة البيانات التلقائية	8
24	الفواكه والمكسّرات	15

جدول رقم 4، (ب)

أبرز الواردات الإسرائيلية والصادرات الإماراتية		
المرتبة في صادرات دولة الإمارات	المنتج	المرتبة في الواردات الإسرائيلية
5	اللؤلؤ والأحجار الكريمة	1
1	النفط الخام	2
9	المركبات الآلية	3
2	النفط المكرر	4
6	معدّات الاتصالات السلكية واللاسلكية	6
16	آلات معالجة البيانات التلقائية	10
17	معدّات الطائرات	11
19	السفن والقوارب والهياكل العائمة	25

وتُعتبر الميزة النسبية (Revealed Comparative Advantage) من العوامل المحددة لإمكانية قيام علاقات اقتصادية وتجارية نشطة مستقبلًا بين أي من الدول، بما فيها دولة الإمارات والكيان الصهيوني. وهذه الميزة تقوم على مقارنة حصة صادرات الدولة من منتج ما بحصة نفس المنتج في الصادرات العالمية. ففي حال كانت الميزة النسبية أكبر من 1، فذلك دليل على ميزة نسبية عالية مقارنة بالدول الأخرى بالنسبة لفئة المنتج نفسه (والعكس صحيح).

إنّ منتجات التصدير التي حصلت دولة الإمارات فيها على ميزة نسبية أكبر من 1 عديدة، ومن أبرزها: المجوهرات والتبغ وبوليمرات الإيثيلين والألمنيوم والأسمنت. ومن الواضح أن الإمارات تتمتع أيضًا بميزة في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك مواد البناء والسيراميك بوصفها من أكبر المصدّرين لها على مستوى العالم. في المقابل، يتمتع الكيان الصهيوني بميزة نسبية قوية في سلع أخرى مثل: الأسلحة والذخائر وأجهزة التشخيص الكهربائية والطبية والمنتجات الكيماوية والعصائر والفاكهة والخضراوات، بحسب الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم 5: صادرات ذات ميزة نسبية لدى دولة الإمارات والكيان الصهيوني (RCA)

	أنواع المنتجات	الميزة النسبية	قيمة الصادرات (بملايين الدولارات)	قيمة الواردات (بملايين الدولارات)
الكيان الصهيوني	الأسلحة والذخائر	11.1	758	1,004
	أجهزة التشخيص الكهربائي للعلوم الطبية	6	887	312
	أدوات للاستخدام في اليد أو في الآلة	5.6	926	521
	منتجات كيميائية متنوعة	4.6	2,163	880
	آلات وأدوات أخرى غير كهربائية	3.6	707	590
	النقوش والأجهزة الطبية	3.6	1,423	619
	عصائر الفاكهة والخضروات	3.6	179	216
دولة الإمارات	المجوهرات	9	19,917	295
	التبغ	4.8	2,820	297
	الألومنيوم	4.2	8,633	425
	بوليمرات الإيثيلين	3.6	5,181	455
	الليمون، الأسمنت، الأقمشة	2.2	1,178	472
	هياكل وأجزاء من الحديد والفولاذ والألومنيوم	1.6	1,828	280
	مواد بلاستيكية أخرى	1.2	2,321	443
	العطور ومستحضرات التجميل	1.1	2,168	528

وبحسب الرسم البياني رقم 1 أدناه، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الكيان الصهيوني ودولة الإمارات من 189 مليون دولار قبل توقيع "اتفاقيات أبراهام" عام 2020 إلى 2,5 مليار دولار عام 2023. علمًا أن مجلس الأعمال الإماراتي-الإسرائيلي يتوقّع أن يتجاوز حجم هذه التجارة عتبة الـ 5 مليارات دولار في عام 2025.

رسم بياني رقم 1: تطور التجارة بين الكيان الصهيوني ودولة الإمارات خلال الفترة 2020 - 2023

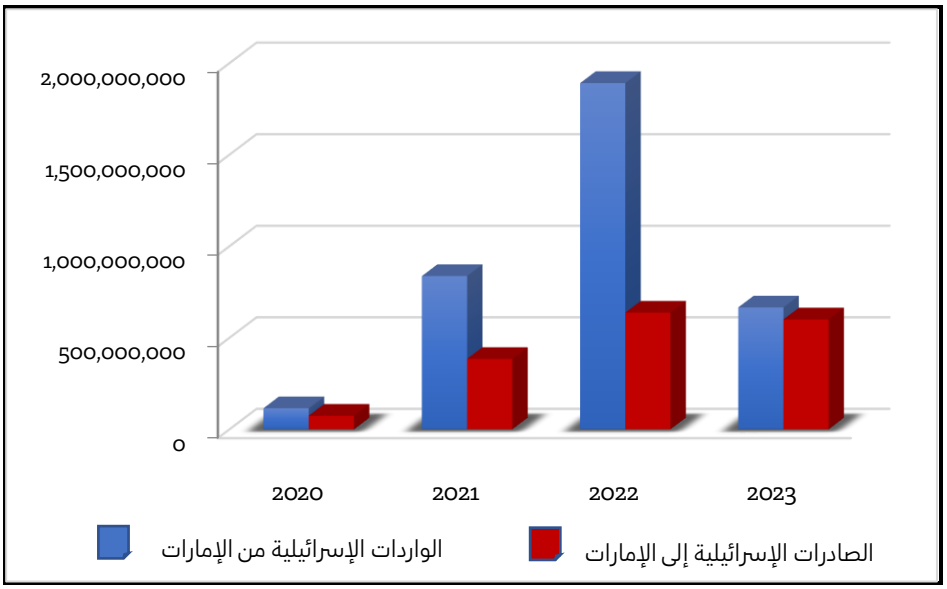

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العامة (Database Comtrade)

وبحسب الجدول رقم (6) أدناه يتبيّن أن تجارة الألماس تشكّل النسبة الأكبر من التبادل التجاري بين البلدين، يليها مواد البناء والطائرات والقمح والنفط المكرّر...

جدول رقم 6: أبرز سلع التبادل التجاري بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني عام 2022

صادرات الكيان الصهيوني إلى دولة الإمارات (%)		صادرات دولة الإمارات إلى الكيان الصهيوني (%)	
الألماس	64,4	الألماس	27,4
طائرات وحوامات هليوكوبتر ومشتقاتها	4,48	قضبان حديد مجدول	15,4
بطاريات	3,94	قمح	5,33
مواد كيماوية (كلوريد)	3,73	نفط مكرر	4,58
شاشات كريستال (S'LCD)	3,37	تجهيزات بث إذاعي	4,2
أجهزة قياس	3,34	هواتف	3,32

المصدر : OEC World

في مجال تجارة الخدمات

تُعدّ دولة الإمارات رابع أكبر بلد لتصدير واستيراد الخدمات من بين الدول النامية. وتشهد هذه الدولة أكبر معدل نمو في تصدير واستيراد الخدمات سنويًا، بلغ 51,9٪ و27٪ على التوالي عام 2022 (راجع الجدولين رقم 7 ورقم 8 أدناه). حيث يوجد في هذه الدولة أكثر

من 40 منطقة حرة متعددة التخصصات، ما بين تسهيلات النقل البحري والجوي، والمراكز المالية، والتكنولوجيا والابتكار، والمعارض والمؤتمرات، والإعلام والنشر والتصميم، والتجارة والتخزين والخدمات اللوجستية، والأبحاث والتطوير، وغيرها. وتتسم هذه المناطق ببنيتها التحتية المتطورة وعالية الكفاءة وبخدماتها المتنوعة والمتميزة التي تسهّل سير أعمال الشركات. كما تقدم تسهيلات واسعة منها السماح بملكية كاملة للأجانب وتحويل الأرباح والإعفاء من الضرائب كلها بنسبة ٪100، بالإضافة إلى إجراءات التأسيس السهلة. مما يوفر الوقت والجهد على المستثمرين، ويمنح دولة الإمارات هذا الموقع المتقدم في تجارة الخدمات بما فيها الأسواق المالية والمناطق الحرة عمومًا.

وبذلك يصبح لدى الاقتصاد الصهيوني بكل قطاعاته وشركاته والمستثمرين فرص ذهبية لاكتساب ميزات نسبية كثيرة، تتيح له تعزيز تنافسيته وإنتاجيته خصوصًا في قطاعات أساسية كقطاع التكنولوجيا الفائقة، بما يمكنّه من الوصول للأسواق الإقليمية والدولية بسهولة كبيرة وبكلفة متدنية، مستفيدًا في كل ذلك من الاتفاقية الشاملة بين الطرفين، والتي تتيح للاقتصاد الإسرائيلي الحصول على كل هذه التسهيلات بكلفة متدنية وتسهيلات عالية. مما يعني عمليًا تمكين هذا الكيان من السيطرة على العجز المالي لديه وإطفاء ديونه في وقت قياسي، من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

جدول رقم 7: الدول النامية الخمس الأولى في تصدير الخدمات، 2022

البلدان النامية المصدّرة للخدمات	القيمة (مليار $)	الحصة من المجموع العالمي (%)	معدل النمو (%)
الصين	424	5.9	8.1
الهند	309	4.3	28.6
سنغافورا	291	4.1	9.3
الإمارات العربية المتحدة	155	2.2	51.9
تركيا	90	1.3	47

المصدر: الأونكتاد

جدول رقم 8: الدول النامية الخمس الأولى في استيراد الخدمات، 2022

البلدان النامية المستوردة للخدمات	القيمة (مليار $)	الحصة من المجموع العالمي(%)	معدل النمو السنوي(%)
الصين	465	7.0	5.4
سنغافورا	259	3.9	6.5
الهند	250	3.8	27.3
الإمارات العربية المتحدة	97	1.5	27.3
المملكة العربية السعودية	83	1.3	13.0

المصدر: الأونكتاد

وقد زادت أهمية دولة الإمارات في التجارة العالمية، ليس فقط بسبب احتياطاتها الهائلة من النفط والغاز، ولكن أيضًا بسبب موقعها الجغرافي ومركزها الرائد في تجارة الخدمات ذات النوعية الراقية والبنية التحتية المتقدمة، خصوصًا الخدمات المالية الناشطة في المنطقة العربية وشمال إفريقيا وشرق وجنوب آسيا، وذلك من خلال مركز دُبَي المالي العالمي (DIFC) وأسواق أبو ظبي العالمية، بوصفهما منطقتين حرتين أساسيتين تتصدّران مراتب متقدمة بين مراكز المال حول العالم بحسب الجدول رقم 9 أدناه:

جدول رقم 9: أهم المراكز المالية في المنطقة العربية وإفريقيا

المركز المالي	المرتبة عالميًا	التصنيف
دبي	21	719
أبو ظبي	35	702
كازابلانكا	54	682
تل أبيب	57	679
موريشيوس	68	666
البحرين	74	660
الرياض	75	659
الدوحة	78	656
كيجالي	81	651

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

في مجال التكنولوجيا المتقدمة

تشكّل منتجات التكنولوجيا المتقدمة حوالي ثلث إجمالي صادرات الكيان الصهيوني و85,3٪ من إجمالي الخدمات الإسرائيلية المصدّرة لسنة 2023. ومن المعروف أن هذا الكيان يتقدم على دول متطورة ونامية كثيرة في مجال البحث والتطوير، حيث يخصص نسبة عالية جدًا من الناتج المحلّي لهذه الغاية، كما يتضح من خلال الجدول رقم 10 أدناه. ولذلك يلاحظ أن التجارة الناشئة بين هذا الكيان ودولة الإمارات يمكن أن تتضمّن سلعًا وخدمات عالية التقنية:

جدول رقم 10: البلدان الأعلى استثمارًا في البحث والتطوير

الدولة	إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي)	إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (مليون دولار)	صادرات الخدمات المتصلة بالبحث والتطوير (مليون دولار)
الكيان الصهيوني	5.4%	21,146	10,207
كوريا الجنوبية	4.8%	111,116	4,826
السويد	3.8%	20,281	13,294
بلجيكا	3.5%	21,121	6,622
الولايات المتحدة الأميركية	3.4%	730,329	95,331

المصدر: OECD

وعادة ما يتم تصنيف المنتجات محل التجارة الدولية إلى مجموعات مختلفة بناءً على كثافة محتواها التكنولوجي على الشكل الآتي:

- منتجات التكنولوجيا المتقدمة: High-technology products وتشمل المنتجات ذات المحتوى المتقدم من الأبحاث والتطوير (D&R) والتقنيات الرائدة، مثل معدات الطيران والأدوية والإلكترونيات المتقدمة.
- منتجات ذات تقنية متوسطة وعالية Medium-high-technology products : تتضمن هذه المنتجات أيضًا قدرًا كبيرًا من البحث والتطوير ولكنها قد لا تكون في طليعة الابتكار التكنولوجي، مثل السيارات والمواد الكيميائية والآلات.
- المنتجات ذات التقنية المتوسطة والمنخفض، Medium-low-technology products: وهي المنتجات التي تحتوي على بعض المكوّنات التكنولوجية ولكنها ليست متقدمة مثل الفئات السابقة. وتشمل سلعًا مثل منتجات المطاط والبلاستيك والمعادن الأساسية وبناء السفن.
- المنتجات ذات التقنية المنخفضة Low-technology products: وهي تشمل منتجات أقل تطورًا من الناحية التكنولوجية وتتطلب عمالة كثيفة، مثل المنسوجات والملابس والأحذية.

ومما يعطي الكيان الصهيوني ميزة تنافسية في قطاع التكنولوجيا المتقدمة أن صادراته من المنتجات عالية التقنية أكثر من وارداته منها. الأمر الذي قد يمنح الكيان الصهيوني فرصًا كبيرة لتسويق منتجات قطاعه التكنولوجي، عبر إعادة التصدير من دولة الإمارات،

ليس إلى الدول العربية المطبّعة وحسب بل نحو بقية الدول العربية والإسلامية ودول آسيوية، من بينها بطبيعة الحال الهند.

ويذكر أن دولة الإمارات التي يغلب على صادراتها الطابع ذو المحتوى التقني المنخفض والمتوسط المعتمد على الخامات، وتعمل جاهدة على تغيير هذا الواقع من خلال استقطاب وتوطين التكنولوجيا، قد زادت حصة مستورداتها من المنتجات ذات التقنية العالية من أقل من 15٪ إلى ما يقرب من 20٪ على مدى السنوات العشر الماضية. وبالتالي فإن دولة الإمارات هي بالتأكيد على لائحة زبائن الكيان البارزين في مجال منتجات التكنولوجيا، خصوصًا أن الزيادة في المنتجات التكنولوجية المستوردة للإمارات قد تزامنت مع خطوات عملية بعضها مشترك مع الكيان الصهيوني، من أبرزها:

- منح التسهيلات للشركات الناشئة بما فيها الشركات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا المالية في المناطق الحرّة.
- إنشاء "مكتب أبو ظبي للاستثمار" فرعًا له في تل أبيب في عام 2021 لدعم الشركات الإسرائيلية المبتكرة، التي تتطلع إلى تأسيس وتوسيع عملياتها في العاصمة الإماراتية.
- تنفيذ سلسلة من المشاريع التنموية الاقتصادية تحت عنوان "مشاريع الخمسين"، التي تهدف إلى تسريع مسار التنمية في الدولة، وترسيخ مكانتها كوجهة مثالية للمواهب والمستثمرين.
- تخصيص حوالي خمسة مليارات درهم لتمويل عملية توطين التكنولوجيا المتقدمة.
- إنشاء "شبكة الثورة الصناعية الرابعة" التي تسعى إلى تنمية 500 شركة وطنية من خلال تطبيق التقنيات التكنولوجية المتقدمة على مدى خمس سنوات.
- مضاعفة جهود إمارة دبي لجذب الشركات الرائدة والمواهب المتخصصة من جميع أنحاء العالم من أجل تسريع نمو اقتصادها الرقمي. وقد تم لهذه الغاية توقيع مذكرة تفاهم بين المنطقة الحرة لجبل علي في الإمارات "جافزا" مع اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية، يتعهد فيها الجانبان ببذل جهود حثيثة لتأسيس التواصل وبناء شراكات جديدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية. بالإضافة إلى تبادل البيانات التي من شأنها أن تخدم هذه العلاقات، بما فيها اللوائح والقوانين وخطط الأعمال والفرص المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي.

في المجال العسكري:

من الواضح أن اتفاقيات "أبراهام" لعبت دورًا بارزًا في تعزيز وانتعاش صادرات السلاح الإسرائيلي. فقد تمكن الكيان الصهيوني، الذي يعدّ ثامن أكبر مصدّر للأسلحة في العالم، من زيادة قيمة صادراته العسكرية بشكل قياسي لتبلغ 12.5 مليار دولار في 2022. وقد تضاعفت تلك الصادرات في أقل من عقد من الزمن، وزادت بنسبة 50٪ في ثلاث سنوات من جرّاء مضاعفة الدول المطبعة لوارداتها من السلاح الإسرائيلي (راجع الرسم البياني رقم 2 أدناه). وفي إشارة الى هذا التطور، صرّح وزير الحرب يوآف غالانت: «إن البيانات الرائعة التي كشفت عنها وزارة الحرب الإسرائيلية، والتي وصلت إلى آفاق جديدة في الصادرات العسكرية، تُظهر قوة "إسرائيل" وقدراتها التكنولوجية الممتازة»، متجاهلًا دور اتفاقيات "أبراهام" في تعزيز صادرات السلاح الإسرائيلي.

وهذا التجاهل نجده أيضًا في تصريح لأحد مسؤولي وزارة الحرب الإسرائيلية (سيبات-SIBAT) العميد يائير كولاس، عندما قال: «وصلت الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى ذروة جديدة للمرة الثانية على التوالي، بزيادة ملحوظة بلغت 65٪ في غضون خمس سنوات. ويعود الفضل في هذا النجاح في المقام الأول إلى التكنولوجيا التي طوّرتها الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وقد نما الطلب على الحلول العسكرية الإسرائيلية في العام الماضي، وهو ما تجلّى في الزيادة الحادة في الاتفاقيات بين وزارة الحرب والحكومات (Government To Government). وبالنظر إلى المستقبل، فإن التغيرات الجيو-استراتيجية في أوروبا وآسيا بالإضافة إلى اتفاقيات "أبراهام" تولّد طلبًا كبيرًا على الأنظمة الإسرائيلية المتطورة. وتتعاون وزارة الحرب بنشاط مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية لزيادة نطاق الصادرات العسكرية باستمرار» .

وكانت وزارة الحرب الإسرائيلية في السنوات الأخيرة قد حددت زيادة الصادرات العسكرية كأولوية مركزية. وهي بذلت جهودًا إضافية لتوسيع الأسواق وتقليل اللوائح وإزالة الحواجز أمام تلك الصادرات، معتمدة في ذلك بشكل خاص على اتفاقيات التصدير المباشرة بين الحكومات (Government To Government).

حيث يلاحظ الدور الذي لعبته اتفاقيات "أبراهام" في توسيع أسواق السلاح الإسرائيلي، لتشمل ليس فقط دولًا أوروبية بل دولًا مثل الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، التي باتت للمرة الأولى مدرجة علنًا على قائمة مستوردي المعدات العسكرية الإسرائيلية، وبنسبة كبيرة بلغت حوالي 24٪ من إجمالي أسواق السلاح الإسرائيلية، مقابل 30٪ لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و29٪ للدول الأوروبية، و11٪ لأميركا الشمالية، و3٪ لدول إفريقية، و 3٪ لدول أميركيا اللاتينية (راجع الرسم البياني رقم 2) .

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات التجارية في المجال العسكري بين الكيان الصهيوني ودولة

الإمارات تحديدًا ليست مستجدة، فكل ما فعلته اتفاقيات "أبراهام" أنها سمحت بظهور هذه العلاقات إلى العلن. فسعي دولة الإمارات لامتلاك أسلحة إسرائيلية الصنع يعود لسنة 2007، عندما لجأت الإمارات إلى شركة "فور دي للحلول الأمنية - 4D Security Solutions" التي تعود ملكيتها للكيان الصهيوني ومقرها في الولايات المتحدة، من أجل تحديث صناعاتها العسكرية حول منشآت الطاقة الحساسة، وإنشاء نظام مراقبة ذكي على مستوى مدينة أبو ظبي. كما فازت شركة "آي جي تي إنترناشونال- Asia Global Technology International (AGT) "، وهي شركة سويسرية منفصلة يملكها صاحب شركة "فور دي" ماتي كوخافي، بعقدٍ قيمته 6 مليارات دولار مع هيئة البنية التحتية الوطنية الحيوية التابعة لحكومة أبو ظبي في عام 2008، مع ما تضمنه العقد من تقديم شركة "لوجيك إندستريز– Logic Industries " التابعة لها ومقرها في الكيان الصهيوني، الخبرة الفنية الفعلية من أجل توفير التكنولوجيا الأمنية لـ "المنشآت الحيوية" في دولة الإمارات.

رسم بياني رقم 2: تطور الصادرات العسكرية الإسرائيلية بحسب وجهتها للفترة 2018-2022

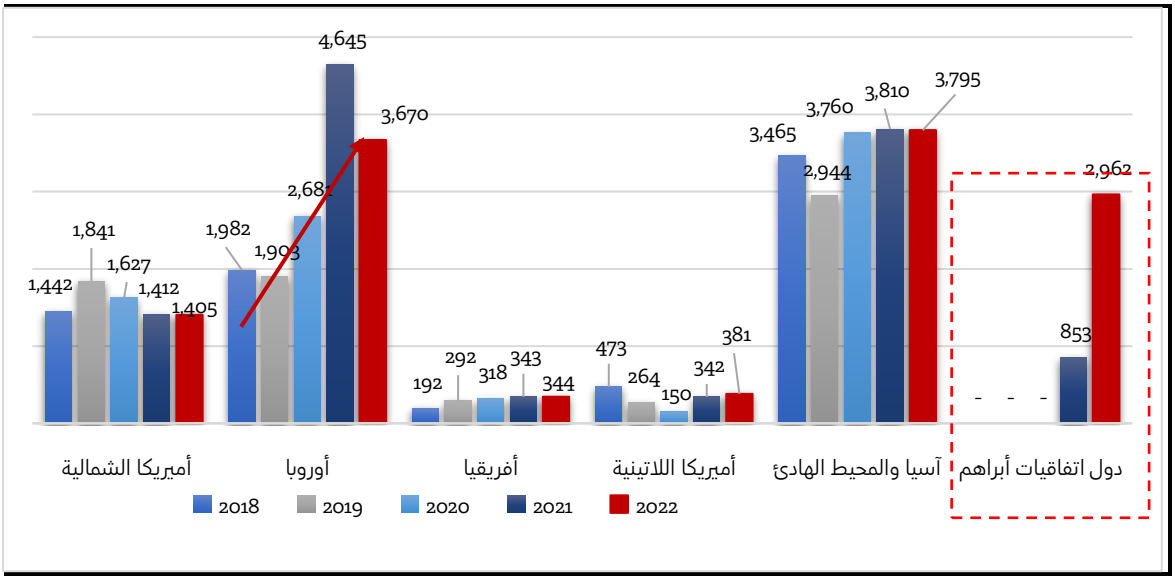

المصدر: Ministry of Defense - English | Ministry of Defense (mod.gov.il)

وبعدما كان متوسط القيمة السنوية لصادرات السلاح الإسرائيلي يساوي 7596 مليون دولار و7299 مليون دولار في عامي 2018 و2020 على التوالي، ارتفع هذا المتوسط إلى 12546 مليون دولار سنة 2022، أي بعد سنتين من توقيع اتفاقيات "أبراهام"، وبزيادة تفوق 17 ضعفًا خلال 5 سنوات بحسب الرسم البياني رقم (3) الآتي:

رسم بياني رقم 3: تطوّر صفقات السلاح 2009-2022 (بملايين الدولارات)

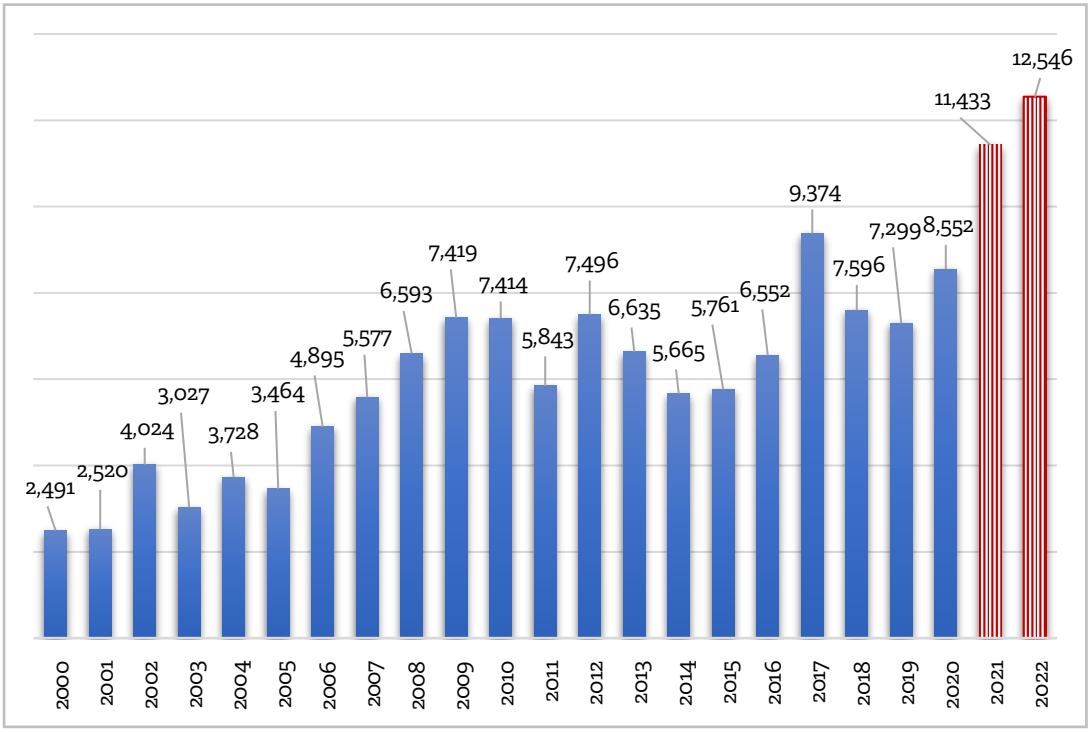

أما أنواع المعدّات العسكرية التي يصدّرها الكيان الصهيوني فهي تتوزّع على الشكل الوارد في الرسم البياني رقم (4) التالي:

رسم بياني رقم 4: أنواع الصادرات العسكرية الإسرائيلية عام 2022

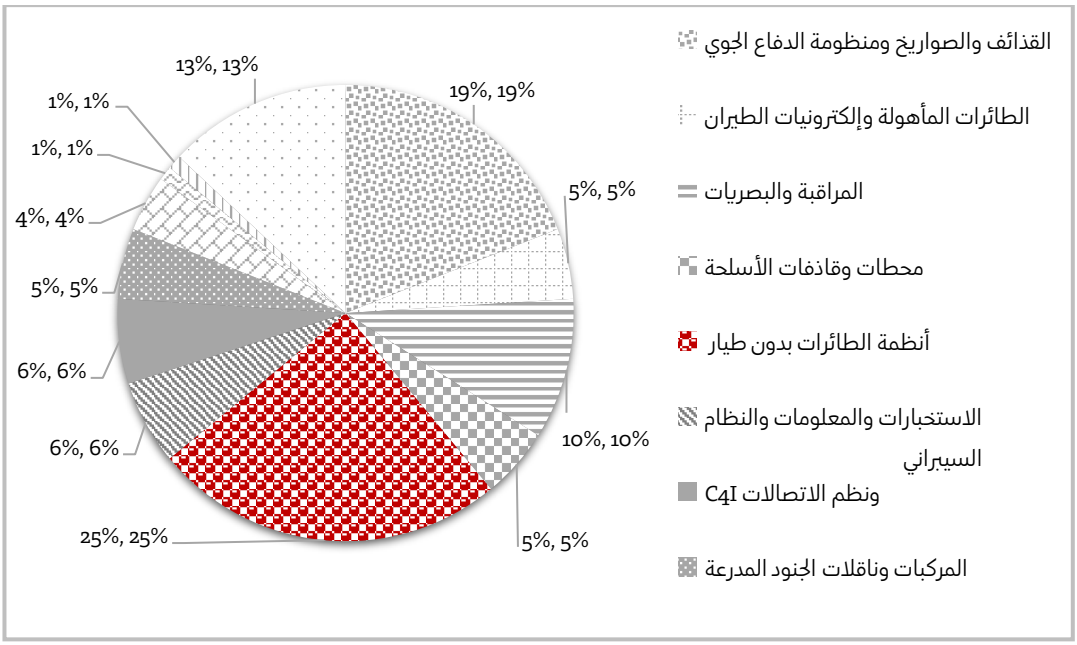

2) الاتفاقية بين المغرب والكيان الصهيوني

صحيح أن المغرب هو الدولة العربية السادسة في عنقود التطبيع العربي المعلن مع الكيان الصهيوني، بعد الاتفاقيات مع مصر والأردن والبحرين والإمارات والسودان، وأحد أبرز أطراف اتفاقيات "أبراهام" إلا أن علاقات المغرب التاريخية مع الكيان الصهيوني سابقة على كل تلك الاتفاقيات، وهي معروفة وإن كانت سرية وعلى مستوى ديبلوماسي أدنى. وقد ظهرت هذه العلاقات إلى العلن في بداية التسعينيات من القرن الماضي بالتزامن مع توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني.

فقد سبق توقيع اتفاقية التطبيع بين المغرب وكيان العدو بتاريخ 10 كانون الأول في إطار اتفاقيات "أبراهام" عام 2020، بعد التزام معلن من قبل الإدارة الأميركية بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، نشاطات عديدة تؤكد انخراط المغرب في التطبيع مع العدو الإسرائيلي. فإلى جانب الزيارات الروتينية لحوالي 50 ألف إسرائيلي للمغرب سنويًا، تحوّل المغرب عمليًا إلى قاعدة خلفية لترويج التطبيع بين هذا العدو وبعض الدول العربية. ولعل من أبرز وأهم هذه النشاطات كان "اللقاء الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الذي استضافته مدينة الدار البيضاء في المغرب بتاريخ 30 تشرين الأول 1994، تحت رعاية وتنظيم "المنتدى الاقتصادي العالمي" ومقره دافوس في سويسرا. وذلك بهدف ترسيخ العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وطي صفحة المقاطعة الاقتصادية العربية لهذا الكيان. وقد شارك في المؤتمر 2500 مشارك معظمهم من رجال الأعمال ورؤساء شركات من 61 دولة حول العالم، بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية وممثلين عن جميع الدول العربية والإسلامية باستثناء الدول الآتية: ليبيا والسودان واليمن والعراق والجزائر وإيران وسوريا ولبنان التي أعلنت مقاطعتها للمؤتمر. علمًا أنه عقدت لاحقًا ثلاث دورات أخرى بعد مؤتمر الدار البيضاء، خلال أعوام 1995 في عمّان ، و1996 في القاهرة، و1997 في الدوحة. وقد جرت على هامش اللقاء مراسم افتتاح مكتب للمصالح الإسرائيلية في الرباط في اليوم التالي مباشرة.

وكان من أبرز مخرجات لقاء الدار البيضاء ما يلي:

- الإعلان عن شراكة جديدة في عالم الأعمال.
- التزام الحكومات بتنفيذ اتفاقيات "السلام"، وتوفير المؤسسات والحوافز للتجارة والاستثمار. وفي المقابل يلتزم القطاع الخاص بتوظيف تأثيره الدولي لدفع "ديبلوماسية السلام" قُدمًا في الشرق الأوسط وما وراءه، وصولًا إلى التعبئة السريعة للموارد في سبيل تحصيل الفوائد الملموسة "للسلام الدائم".
- تأكيد المؤتمر على الدور الهام لكل من سوريا ولبنان في مشاركة جهود التنمية الاقتصادية الإقليمية.

- العمل على إزالة كل معوقات التجارة والاستثمار، بما فيها المقاطعة وصولًا إلى ضمان حرية حركة البضائع والرساميل والأشخاص والانفتاح على الاقتصاد العالمي، مع توجيه شكر خاص لدول مجلس التعاون الخليجي على قرارها رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة.

- وفي إطار العمل لتحويل مخرجات مؤتمر الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة في مجال التنمية الاقتصادية و"السلام"، فإن الحكومات والقطاع الخاص يلتزمون بما يلي:

  - بناء المؤسسات للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال حرية تدفق السلع ورأس المال والعمل، بما فيه خصوصًا تأسيس بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

  - تطوير الحوار في مجال الإصلاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي والدعم التقني، والتخطيط التنموي بعيد المدى.

  - إنشاء المجلس الإقليمي لتطوير السياحة.

  - إنشاء الغرفة الإقليمية للتجارة.

  - إنشاء مجلس الأعمال الإقليمي.

  - إعلان النية بإنشاء الأُطر التنظيمية الآتية، الكفيلة بتجسيد التعاون بين القطاعين العام والخاص لدى الأطراف المشاركة، ومنها:

    - لجنة توجيهية مقرّها المغرب، تضم ممثلي الحكومات المشاركة للتنسيق مع القطاع الخاص.
    - سكريتاريا تنفيذية لتعزيز نموذج التنمية الاقتصادي الجديد، بما يساهم في دعم أمن المنطقة، وكذلك المساهمة بتعزيز مجلس الأعمال وغرفة التجارة الإقليميين المشار إليهما أعلاه.

  - تأسيس "المجموعة الاقتصادية الاستراتيجية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، بمبادرة من القطاع الخاص في الدول المشاركة. وهذه المجموعة تقدم التوصيات لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وإزالة العوائق من أمام التجارة والاستثمارات الخاصة.

3) الاتفاقية بين البحرين والكيان الصهيوني

ذكرنا في ما سبق أنه جرى في البيت الأبيض بواشنطن وبحضور الرئيس الأميركي ترامب التوقيع على مبادئ اتفاقيات "أبراهام"، بين كل من دولة الإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني في وقت واحد، بتاريخ 15 أيلول 2020. قد التزم الطرفان (أي البحرين والكيان الصهيوني) بالسعي إلى إبرام اتفاقيات في الأسابيع المقبلة بشأن الاستثمار والسياحة والرحلات الجوية المباشرة والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والثقافة والبيئة، وفتح السفارات.

بعد ذلك جرى ترجمة هذه المبادئ والالتزامات على الشكل الآتي:

- التوقيع رسميًا على اتفاقية التطبيع بين الكيان الصهيوني والبحرين (ودولة الإمارات) في البيت الأبيض.
- 18 تشرين الأول 2020: صدور البيان المشترك لإقامة العلاقات الدبلوماسية. وذلك خلال حفل رسمي أقيم في المنامة، إيذانًا بالافتتاح الرسمي للقنوات الدبلوماسية (السفارات).
- كانون الأول 2020: توقيع اتفاقية التأشيرة. حيث وقّع الطرفان اتفاقية تسمح بالسفر بدون تأشيرة. وكان من المقرّر في البداية أن تدخل هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ في عام 2021. لكن استعيض عن التنفيذ الذي تأخر لأسباب كثيرة، بوضع إطار لتخفيف قيود السفر.
- كانون الثاني 2021: توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والأمني، والتي تضمنت تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مجال الأمن السيبراني.
- 13 أيلول 2021: توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري، مع التركيز على قطاعات مثل التمويل والاستثمار والتكنولوجيا.
- 2 شباط 2022: توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الدفاعي والاستخباراتي.
- أيلول 2022: إنجاز اتفاقية التجارة الحرة الأولى، بهدف تقليل الحواجز التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وخاصة في مجال التكنولوجيا والتمويل.

وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تعميق الأساس لمزيد من التطبيع بين الطرفين في مجالات مثل التمويل والأمن السيبراني والدفاع والتكنولوجيا والتبادل الثقافي.

4) الاتفاقية بين السودان والكيان الصهيوني

أعلن السودان انضمامه الى اتفاقيات "أبراهام" في كانون الثاني 2021، حين كان العسكريون والمدنيون يتقاسمون السلطة. وقد حصل ذلك شفاهة خلال محادثة جماعية

بالهاتف في تشرين الأول من ذلك العام بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس وزراء العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك. وكان سبق هذه التفاهمات لقاء عقد بين البرهان ورئيس وزراء العدو نتنياهو في مدينة عنتيبي الأوغندية في شباط 2020.

وفي المقابل حصل السودان على مساعدات مالية أميركية بعد أن ظل لسنوات طويلة مقاطعا" من قِبل المجتمع الدولي، كما تم رفعه من اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب.

وفي السادس من كانون الثاني 2021 وقّع السودان إعلانًا أوليًا لاتفاقيات "إبراهام" لإضفاء الطابع الرسمي على نيّته تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. وقد حدث ذلك خلال حفل أقيم في الخرطوم، تخلله توقيع وزير العدل السوداني ووزير الخزانة الأميركي آنذاك ستيفن منوشين على الإعلان نيابة عن حكومتيهما. وعلى عكس الاتفاقيات مع دولة الإمارات والبحرين، لم يكن توقيع السودان ملزمًا بالكامل ويتطلب موافقة من برلمان سوداني منتخب لتنفيذ "معاهدة سلام" مع الكيان الصهيوني. وبالتالي لم يتم إقرار أي إجراءات ملموسة لتبادل العلاقات الدبلوماسية، على الرغم من إلغاء السودان قانون مقاطعة "الكيان الصهيوني".

وبالرغم من إعلان البرهان أن بلاده ستظل ملتزمة بالاتفاقات الدولية التي وقّعتها، في أول خطاب له بعد انقلابه على شركائه المدنيين في 25 تشرين الأول 2021 ، لم يجر حتى الآن توقيع المعاهدة بين السودان والكيان الصهيوني. بخلاف التفاهمات التي كان قد توصل إليها وزير خارجية الكيان إيلي كوهين مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، خلال زيارة له للخرطوم في شباط 2023، والتي تنص على توقيع معاهدة سلام بين السودان والكيان الصهيوني، وتطبيع العلاقات بين الطرفين في مجالات الزراعة والطاقة والصحة والمياه والتعليم لاسيما في المجالات الأمنية والعسكرية، بعد أن يتمّ تشكيل حكومة مدنية في الخرطوم.

الجزء الثالث- أخوات اتفاقيات "أبراهام"

1) مجموعة I2U2
2) الممر الهندي- العربي- الأوروبي، أو ممر "بايدن".
   2-1) مكوّنات المشروع.
   2-2) الطبيعة الجيوسياسية للممر الهندي.
   2-3) الجدوى الاقتصادية لمشروع الممر الهندي، وفرص نجاحه المستقبلية.

1) مجموعة I2U2

تقاطعت تطوّرات اتفاقيات "أبراهام" بين الكيان الصهيوني والأنظمة العربية المطبّعة مع التطورات الجيوبوليتكية الجارية في شرق آسيا. حيث وجدت الهند بزعامة حزب "بهاراتيا جاناتا" الهندوسي المتشدد برئاسة "ناريندا مودي"، في مشاريع الولايات المتحدة الأميركية المنخرطة بشدة في منطقة شرق آسيا والمحيطين الهندي والهادئ، بما فيها تحديدًا بحر الصين الجنوبي، فرصة لضمان مصالحها في مواجهة باكستان الإسلامية (في الصراع على إقليم جامو وكشمير) والصين البوذية (في الصراع على التيبت)، بوصفهما خصمين لدودين، ويثقل علاقتها بهما تاريخ من الحروب الدامية والتنافس الاقتصادي والروحي.

ولذلك وجد "مودي" كزعيم لحزب قومي يلتزم تحقيق مصالح الرأسمالية الهندية ويتطلع إلى دور مهيمن في آسيا جنوبًا وشرقًا وغربًا، كما ينظر بعين القلق والريبة إلى المشاريع الصينية في المنطقة، في عرض الإدارة الأميركية للانضمام إلى التكتلات الجديدة في الشرق الأوسط فرصة سانحة لإشباع حاجة هذه الرأسمالية إلى التكنولوجيا (الإسرائيلية) والموارد المالية والطبيعية (الإمارات العربية المتحدة)، والأسواق (العربية والأوروبية والأميركية).

ففي تشرين الأول سنة 2021 جرى اللقاء الأول افتراضيًا بين كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والكيان الصهيوني والإمارات العربية المتحدة. وهذا اللقاء مهّد للقمة الافتتاحية في تموز 2022 في إطار ما سميّ مجموعة "آي تو يو تو" (I2U2)، والتي لا يخفي أطرافها طموحهم لتوسيعها مستقبلًا كي تشمل دولًا مثل مصر والسعودية وربما اليونان. وسنتحدث عن هذه الاتفاقية بمزيد من التفصيل في فقرات لاحقة من هذه الدراسة.

وبحسب مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفيان، فإن الإدارة الأميركية تعوّل كثيرًا على هذه الاتفاقية وتنظر إليها بوصفها "إطارًا جديدًا للانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط يقوم على الشراكات، والردع، والدبلوماسية، وتخفيف حدّة التصعيد، والدمج، والقيم". وهي ترمي إلى الربط بين جنوب آسيا، والمنطقة العربية، والولايات المتحدة الأميركية " كقوة توازن خارجي في تقدم مستمر، وتتطلب جهدًا أكبر من حلفائها،

وشركائها، وأصدقائها للحفاظ على التوازن الإقليمي".
وكان سبق اتفاقية تأسيس مجموعة (I2U2) تقارب هندي-إماراتي انتهى إلى توقيع الطرفين اتفاقية للشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) دخلت حيّز التنفيذ في أيار 2022، تلاها في العام نفسه اتفاقية مماثلة وقّعتها دولة الإمارات مع الكيان الصهيوني (أشرنا إليها أعلاه)، وتناولت مواضيع مثل التجارة بالسلع والخدمات والتجارة الإلكترونية وقواعد المنشأ والشراء الحكومي والاستثمارات وحقوق الملكية الفكرية والتعاون الاقتصادي.

تضم هذه المجموعة كلا" من الولايات المتحدة الأميركية والهند والكيان الصهيوني والإمارات العربية المتحدة. أما اسم المجموعة فهو اختصار للحروف الأولى من أسماء الدول المشاركة باللغة الإنكليزية، أي I2 (India,Israel) و United States of America, United Arab Emirates) U2).
وبحسب البيان المشترك الأول للمجموعة، الذي صدر في 14 تموز 2022، فإن دول المجموعة تهدف إلى تعزيز التعاون والاستثمار في مشاريع التكنولوجيا والبنية التحتية، ومجالات التعاون السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى التصدي للتحديات في قضايا الأمن البحري ومجالات المياه والطاقة والنقل والفضاء والأمن الغذائي. وهذه المجموعة التي تشكّل حوالي 31٪ من الناتج العالمي تُعتبر عمليًا رأس الحربة في تنفيذ مخرجات اتفاقيات "أبراهام"، وعلى رأسها مشروع "ممر بايدن" أو "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا"، الذي سيكون موضوع الفقرة التالية.
صحيح أن مناقشات مجموعة I2U2 تركّز على قضايا عملية مثل البنية الأساسية، والبيئة، والصحة، والأمن الغذائي، والطاقة وحتى الفضاء والتكنولوجيا، إلا أن الهدف الأساسي الذي تسعى الولايات المتحدة الأميركية لتحقيقه هو استكمال الجهود وتجميع ما أمكن من الموارد لتطويق واحتواء النفوذ الجيو- اقتصادي للصين الآخذ بالتوسع عالميًا، والذي بدأ يترك بصماته على تشكيل جيوبوليتيك المنطقة العربية وشرق آسيا وإفريقيا، خصوصًا مع التقدم في تنفيذ مشروعات "مبادرة الحزام والطريق".
وهذا السعي الأميركي كان قد تجلّى بصورة أوضح خلال لقاء مجموعة السبع (G7) عام 2021، حيث أطلقت المجموعة مبادرتها التي شملت مشاريع استثمارية تزيد قيمتها على 40 تريليون دولار من أجل "المساعدة في تضييق احتياجات البنية التحتية في العالم النامي"، كي تكون بمثابة مصدر بديل وجذاب (عن مبادرة الحزام والطريق الصينية) للاستثمارات والتكنولوجيا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبعد مرور عام أعادت مجموعة السبع تسمية المبادرة لتصبح "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار" لتعبئة 600 مليار دولار بحلول عام 2027 في الاستثمارات العالمية في البنية التحتية"، انسجامًا مع مبادرة الرئيس الأميركي جو بايدن في حزيران 2022 لمواجهة

المبادرة الصينية المذكورة.

وتطمح مجموعة I2U2 إلى زيادة عدد أعضائها كي تشمل شركاء جدد في الشرق الأوسط وجنوب آسيا (مثل السعودية والأردن والفليبين...). علمًا أن العديد من دول المجموعة لديها مقاربات سياسية مختلفة في الموضوع الصيني، قد تجعل مستقبل هذه المجموعة على المِحكّ. وربما تأمل الولايات المتحدة احتواء وتجنب هذا التباين السياسي من خلال تركيز جهد المجموعة على مواضيع اقتصادية وبيئية وغذائية وعلمية وصحية وخدماتية. خصوصًا أن هذا التباين قد ترجم من خلال عدة خطوات عملية قامت بها الدول الخليجية وكيان العدو، منها تطوير كل من الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني وكذلك السعودية أوثق العلاقات التجارية مع بكين، خاصة في مجالات النقل والاتصالات والطاقة. كما أن السعودية ودولة الإمارات أصبحتا إلى جانب كل من إيران ومصر وأثيوبيا اعتبارًا من بداية العام الجاري 2024 أعضاء جددا" في منظمة "بريكس"، وهي المنافس الرئيسي "للأطلسي" بجناحيه الأميركي والأوروبي، كما ذكرنا آنفا".

كذلك لم يمنع الانضمام لمجموعة I2U2 الهند من الانخراط بشدة في فعاليات منظمة "بريكس" في مؤتمرها الأخير المنعقد برئاسة روسيا في مدينة "قازان" (تتارستان) الروسية في 2 تشرين الأول 2024.

وفي السنوات الأخيرة، عمدت الولايات المتحدة إلى الضغط وابتزاز كل من دولة الإمارات والكيان الصهيوني، وكذلك السعودية (من خلال تسامحها المقصود وتقديم الإغراءات بتجاوز قضية مشاركة مواطنين سعوديين في تنفيذ هجمات 11 أيلول وقتل الصحفي السعودي المعارض بطريقة بشعة..) من أجل لجم الاندفاعة الخليجية نحو الشرق ووضع حد للاستثمارات الصينية في البنية التحتية لديها، خصوصًا الموانئ وشبكات الاتصالات. كما سارعت إلى ترجمة البيان المشترك لمجموعة I2U2 عبر إطلاق رزمة من المبادرات التنظيمية في عام 2023، يفهم منها رغبة الولايات المتحدة في تكريس دور مجموعة I2U2 كحديقة خلفية للتطبيع الإسرائيلي –الخليجي، وتحديدًا الإسرائيلي-الإماراتي، ومن أبرزها ما يلي:

- تنظيم منتدى الأعمال I2U2 في أبو ظبي في شباط 2023، حيث أعلنت دولة الإمارات عن مجموعة من الاستثمارات تنوي تنفيذها في الهند، خصوصًا في مجالي الزراعة والطاقة (نشير إليها أدناه). وقد تحوّل هذا المنتدى إلى منصّة دائمة لرجال الأعمال والمؤسسات من القطاعين الخاص والعام لدى أعضاء المجموعة الأربعة.

- تحالف الأعمال I2U2، وهو مبادرة من القطاع الخاص تم تشكيلها في نيسان 2023 من قِبل مجلس الأعمال الأميركي - الإماراتي، ومجلس الأعمال الإماراتي -الإسرائيلي، ومجلس الأعمال الإماراتي -الهندي.

- شراكة المؤسسات الخاصة I2U2 (I2U2 Private Enterprise Partnership)، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص تم توقيعها في أيلول 2023 بين وزارة الخارجية الأميركية ومجالس الأعمال المشار إليها آنفًا.

أما أبرز المشاريع التي جرى الإعلان عنها، خصوصًا على هامش منتدى الأعمال أعلاه، فنذكر منها ما يلي:

في مجال الأمن الغذائي: تخطط دولة الإمارات لتنفيذ مشروع ضخم في الهند عبر استثمار ملياري دولار أميركي، من أجل تطوير سلسلة من مجمّعات الأغذية المتكاملة في تلك الدولة. حيث تقوم تلك المشروعات بدمج واستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا والتقنيات الذكية في مجال المناخ والحد من هدر وفساد الأغذية والحفاظ على المياه العذبة وتوظيف مصادر الطاقة المتجددة. وفيما توفر الهند الأرض المناسبة للمشروع، سيشارك خبراء تكنولوجيا من القطاع الخاص الأميركي والإسرائيلي لتطبيق حلول مبتكرة تساهم في الاستدامة الشاملة للمشروع، باستخدام خبراتهم وتقنياتهم.

في مجال الطاقة النظيفة: تعمل شركات خاصة من دول مجموعة I2U2 على تطوير مشروع هجين للطاقة المتجددة في ولاية "جوجارات" الهندية، يتكون من طاقة الرياح والطاقة الشمسية مع نظام متكامل لتخزين تلك الطاقة. حيث قامت وكالة التجارة والتنمية الأميركية (USTDA) بتمويل دراسة جدوى للمشروع. وتتخذ هذه الشركات من دولة الإمارات مقرًا لها. ويساهم هذا المشروع في تمكين الهند من تحقيق هدفها المتمثل في الحصول على 500 جيغاواط من قدرة الوقود غير الأحفوري بحلول عام 2030. وبذلك تصبح الهند مركزا عالميا" لسلاسل التوريد البديلة في قطاع الطاقة المتجددة.

في مجال الفضاء: تعزيز التعاون في إطار اتفاقيات "أرتميس" (Artmis)، التي صاغتها وكالة ناسا ووزارة الخارجية الأميركية، لأغراض الاستكشاف المدني والاستخدام السلمي للقمر والمريخ والأجرام الفلكية الأخرى، واستخدام البيانات وقدرات المراقبة الفضائية لتمكين صانعي السياسات والمؤسسات ورجال الأعمال في مواجهة التحديات البيئية وتغير المناخ.

في مجال البيئة: تأتي اتفاقيات AIM للمناخ، (Agriculture Innovation Mission for Climate) (AIM for Climate / AIM4C). وهي مبادرة مشتركة كانت أطلقتها دولة الإمارات والولايات المتحدة في تشرين الأول 2020، وذلك بهدف توحيد جهود المشاركين لزيادة الاستثمار بشكل كبير في الزراعة الذكية مناخيًا وابتكار النظم الغذائية وغيرها من أشكال الدعم على مدى خمس سنوات (2021-2025) وصولًا إلى معالجة تغير المناخ والجوع العالمي .

2) الممر الاقتصادي الهندي - العربي – الأوروبي، أو "ممر بايدن"

ولعل درّة التاج في اتفاقيات "أبراهام" تحديدًا وفي الجيو-استراتيجية الأميركية عمومًا، هو الإعلان عن

"مبادرة الممر الاقتصادي الهنديّ- الشرق أوسطي- الأوروبي"

(Corridor Economic India - Middle East - Europe - IMEC)

عبر دولة الإمارات والسعودية والأردن والكيان الصهيوني، التي تمت صياغتها مبكرًا بين الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الهندي نارياندا مودي وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بمباركة الاتحاد الأوروبي المتحمس لاحتواء تداعيات الحرب الأوكرانية. وقد تولّى ولي العهد السعودي الإعلان عن هذه المبادرة خلال قمة مجموعة العشرين المنعقدة في نيودلهي في أيلول 2023، والتي تخللها توقيع مذكرة التفاهم من قبل حكومات الدول الآتية: الهند، الولايات المتحدة الأميركية، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، والاتحاد الأوروبي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الممر هو بالأصل مشروع إسرائيلي، جرى طرحه للمرة الأولى قبل نحو 3 أعوام، وتحديدًا في نيسان 2017، حين كشف وزير النقل الإسرائيلي يسرائيل كاتس (حاليًا وزير خارجية العدو) لأول مرة عن خطة لإنشاء ما سمّاه "سكك حديدية للسلام الإقليمي"، لربط "إسرائيل" ما وصفها بـ"الدول العربية المعتدلة" في الخليج. وأعاد كاتس طرح المشروع خلال زيارة نادرة له ضمن الوفد الإسرائيلي برئاسة نتنياهو لسلطنة عُمان في 7 تشرين الثاني 2018 بدعوة من السلطان قابوس لحضور "مؤتمر النقل الدولي" المقام بالعاصمة العمانية مسقط. ويتمثل المشروع، بحسب الوزير الإسرائيلي، في تأسيس شبكة سكك حديدية إقليمية عابرة لمنطقة الشرق الأوسط، تربط "إسرائيل" بدول الخليج مرورًا بكل من الأردن والسعودية. وقال كاتس في تصريحات لاحقة من العام نفسه إن "القطار العابر لمنطقة الشرق الأوسط سيسمح بربط إسرائيل بطريقة أكثر فاعلية بالدول العربية"، موضحًا أن "الخطة التي تعمل عليها إسرائيل وتدفع من أجل تنفيذها هي إعادة إحياء خط قطار كان موجودًا بالفعل (في إشارة لسكة حديد الحجاز العثمانية)، ويربط مدينة حيفا بالحدود الأردنية عبر الضفة الغربية، ومنها إلى السعودية ودول الخليج."

وفي إشارة منه إلى دور إدارة ترامب الجديدة في الترويج لهذا المشروع، قبل توقيع اتفاقيات التطبيع، قال الوزير الإسرائيلي: " الإدارة الجديدة في واشنطن- في ذلك الحين- نشطة جدًا في سبيل تطبيع العلاقات بالمنطقة بين إسرائيل ودول الخليج". وقد أشارت وقتها صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في حينه إلى أن كاتس عرض مشروع القطار الجديد على

إدارة ترامب، وأوضح لمستشار الرئيس الأميركي للمفاوضات الدولية السابق "جيسون غرينبلات" أنه "لا يطلب دعمًا ماليًا أميركيًا للمشروع، وإنما يطلب فقط تشجيع الأردن والسعودية ودول الخليج على قبوله"، مضيفة أن "السكك الحديدية التي ستمر في الدول العربية ستموّلها شركات خاصة بهدف الربح المالي". وأن "السكة الحديدية ستنطلق من مدينة حيفا، مرورًا بمدينة بيسان التي يطلق عليها الإسرائيليون اسم "بيت شآن"، ومنها إلى جسر الملك حسين، الذي يربط الضفة الغربية بالأردن فوق نهر الأردن، إلى عمّان، قبل أن تصل إلى مدينة الدمّام السعودية".

لقد استجابت الإدارة الأميركية مبكرًا للمشروع الإسرائيلي، ووجدت فيه فرصة لاستمالة الهند للانضمام إلى استراتيجية احتواء وتطويق النفوذ الصيني، بما في ذلك "مبادرة الحزام والطريق" .

1.2 مكوّنات المشروع

يربط هذا الممر مرفأ مومباي الهندي على بحر العرب بمرفأ بيرايوس اليوناني، ثم إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي عبر شبكة متكاملة من خطوط السكك الحديدية التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة بالكيان الصهيوني عن طريق السعودية والأردن، (راجع الخريطة رقم 2 أدناه). وهذا الممر يتطابق تمامًا مع خريطة إعادة ترتيب المنطقة العربية (رقم 1 أعلاه)، التي رفعها رئيس وزراء العدو نتنياهو في الأمم المتحدة كما أشرنا سابقًا.

وإذ تطرح الولايات المتحدة مشروع الممر المذكور في إطار الاحتواء والتصدي للنفوذ الصيني، خصوصًا مبادرة الحزام والطريق، فإن التأثير الصيني يبقى حاضرًا بقوة في هذا المشروع. حيث إن إحدى حلقات الربط المهمة في الممر، وهي ميناء بيرايوس اليوناني، الذي يعتبر أكبر ميناء في شرق أوروبا، والذي ستصل إليه الحمولة من ميناء حيفا في فلسطين المحتلة، تمتلك فيه شركة الشحن الصينية "كوسكو" الحصة الأكبر منذ عام 2016، حين باعتها الحكومة اليونانية ثلثَي الحصص. وبعبارة أخرى، تتمتع هذه الشركة الصينية بجميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرار بشأن مستقبل الميناء والسيطرة على الأرصفة والمحطات. ومن غير الواضح كيف ستتعاطى كل من الهند والولايات المتحدة مع هذا المعطى الاستراتيجي الهام. وإن كنا نرجّح أن يزداد ضغطهما على الحكومة اليونانية لابتزازها وإجبارها على شراء حصص الشركة الصينية في الميناء المذكور، لتصحيح ميزان القوى في السيطرة على مشروع الممر ككل.

وبحسب المعلومات المتوفرة يبدو أن معظم البنية التحتية باتت جاهزة لتنفيذ هذا المشروع، باستثناء خط بري بطول 320 كيلومترًا من "الحديثة" على الحدود السعودية -

الأردنية إلى جسر الملك حسين على الحدود الأردنية -الفلسطينية، حيث سيتم وصل هذا الجسر بمستعمرة بيت شآن (بلدة بيسان) جنوب بحيرة طبريا في فلسطين المحتلة، من خلال خط سكك الحديد الموجود في المستعمرة، والذي يصلها بمدينة حيفا على البحر المتوسط، وذلك بحسب الخريطة المرفقة أدناه.

ويتكون الممر من عدة أقسام هي: القسم الشرقي، هو عبارة عن خط بحري يصل بين الهند والإمارات، والقسم الشمالي أو الأوسط الذي يتضمن الشق البري الواصل بين الإمارات والأراضي الفلسطينية المحتلة، عبر السعودية والأردن، والقسم الغربي وهو عبارة عن خط بحري يشكّل همزة وصل بين ميناءي حيفا وبيرايوس اليوناني. ويتم وصل هذه الأقسام الثلاثة بشبكة من الخطوط البحرية وسكك حديد، مما يسمح بتعزيز التجارة بين مراكز الإنتاج وأسواق الاستهلاك في كل من أوروبا وآسيا. ويتضمن مشروع الممر الهندي أيضًا تمديد كابلات الألياف البصرية تحت البحر لتطوير الاتصالات وربط شبكات الطاقة الكهربائية عبر الدول المشاركة، وكذلك خطوط أنابيب الهيدروجين النظيف، في إطار تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

ومما لا شك فيه أن توفر البنية التحتية للمواصلات البرية إلى حد بعيد في كل من دولة الإمارات والسعودية والأردن والكيان الصهيوني يعتبر من العوامل المساعدة في تسريع تنفيذ هذا المشروع، خصوصًا القسم الشمالي منه. حيث تقوم كل من دولة الإمارات والسعودية بتنفيذ شبكة واسعة من خطوط سكك الحديد، على الشكل الآتي:

- خط سكك حديد بطول 605 كيلومترات من ميناء الفجيرة إلى منفذ الغويفات على الحدود الإماراتية مع السعودية. وذلك ضمن مشروع سكك الحديد الوطنية الإماراتية. وقد باتت الحزمة الرابعة والأخيرة من المرحلة الثانية للمشروع (بامتداد 145 كيلومترا") على وشك الانتهاء.

- شبكة قطار الشرق في السعودية، القادمة من الدمّام وتلتقي مع شبكة قطار الشمال في الرياض عبر مدينة حرض، الذي بدوره يمتد من الرياض إلى الحديثة على حدود السعودية مع الأردن. ويتبقى من المشروع تكملة الخط بين الغويفات الإماراتي وحرض السعودية.

- خط سكك حديد بطول 300 كيلومتر من الحديثة إلى ميناء حيفا، عبر الأراضي الأردنية، جزء منه قيد التشغيل فعليًا بطول 60 كيلومترًا بين حيفا على البحر المتوسط وبيسان (بيت شآن) المحتلة على الحدود الفلسطينية -الأردنية. ويتبقى تمديد هذا الخط من بيسان شرقًا إلى الحدود الأردنية مرورًا بجسر الملك حسين.

خريطة رقم 2: الممر الاقتصادي بين الهند وشبه الجزيرة العربية وأوروبا

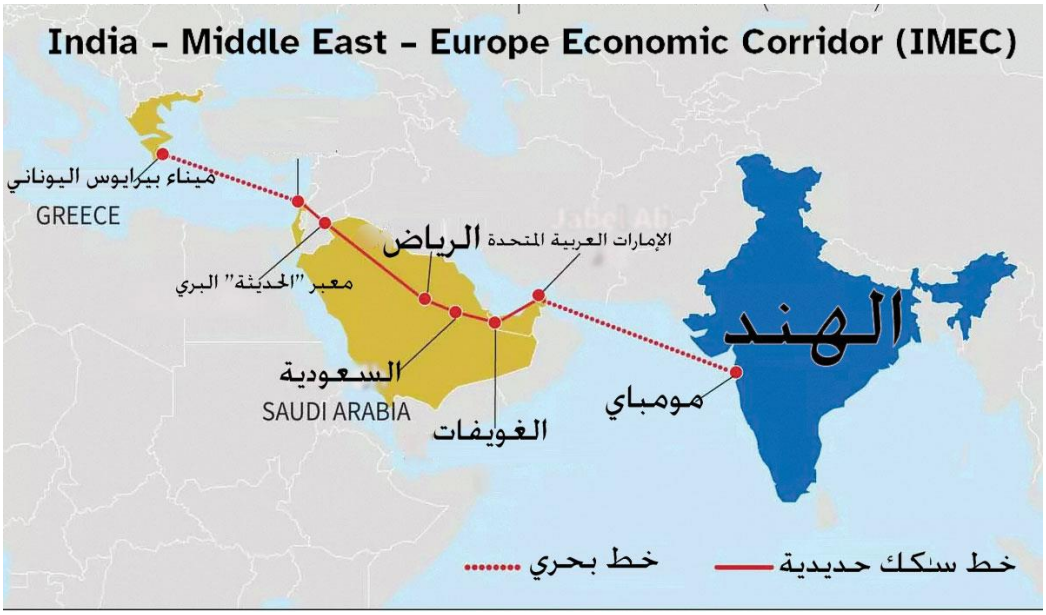

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

2.2 الطبيعة الجيو- سياسية للممر الهندي

من الواضح أن توقيت إعلان إنشاء الممر الهندي قد جاء في لحظة حساسة دوليًا، وتشكّل انعكاسًا لاحتدام التنافس الجيو-سياسي بين الولايات المتحدة والصين على القيادة الدولية وطبيعة النظام الدولي، الذي تجلّى بقوة خلال المرحلة الأخيرة في مسارَين أساسيَّين، أولهما بناء وتوسيع التحالفات والتكتلات، والثاني هو التنافس على ممرات الربط الدولي والعمل على إنشاء وإدارة شبكات بنى تحتية وسلاسل توريد بديلة. وهو يؤشر إلى توسيع مساحة التنافس الجيو-سياسي بين الصين والولايات المتحدة وانتقاله من شرق آسيا إلى غربها، وذلك في ظل تقاطع ممرات الربط الدولي والمصالح المتضاربة للدول التي تمر بها هذه المشروعات العملاقة.

ولا يُستبعد في هذا الإطار أن يكون من أهداف مشروع الممر الهندي أيضًا إبعاد خطوط الإمداد والتجارة الدولية ما أمكن عن مدى التأثير الإيراني، مع ما يعنيه ذلك من محاولة تشديد العزلة الدولية عليها وحرمانها من الاستفادة من الخدمات اللوجستية التي توفرها هذه الخطوط.

أما الكيان الصهيوني فهو يرى في مشروع السكة الحديد بديلًا لطريق التجارة البحري العربي- الأوروبي الذي يطوّق شبه الجزيرة العربية. وليس خافيًا أن تل أبيب تعمل بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية، وفي إطار الترويج لمشروع الممر الهندي ومن ضمنه

بطبيعة الحال خط سكك الحديد حيفا- الفجيرة، على إقناع السعودية ودول الخليج الأخرى باستبدال المسار البحري الحالي بسكة الحديد، باعتبار أن المسار البحري سيظل مهددًا من قِبَل إيران وأذرعها في المنطقة. إذ إن مضيق باب المندب يشرف عليه الحوثيون قبالة سواحل اليمن، ومضيق هرمز تشرف عليه إيران، مما يهدد المصالح التجارية الخليجية بحسب المزاعم الإسرائيلية. في حين أن سكة الحديد "ستسمح بوصول بري اقتصادي آمِن من الدول العربية إلى البحر الأبيض المتوسط" بحسب رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو.

نخلص من ذلك إلى أن مجموعة عوامل تقاطعت في لحظة تاريخية، وأسهمت في تسريع خروج مشروع الممر الهندي إلى الضوء. ولعلّ من أبرز هذه العوامل تقاطع المخاوف الهندية-الأميركية من التمدد الصيني غربًا في إطار "مبادرة الحزام والطريق، والتطور الكبير في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، الذي سبق توقيع اتفاقيات "أبراهام"، وتطبيع العلاقات بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني في عام 2020، بحيث تحوّلت دولة الإمارات إلى جسر عبور يربط بين الهند والكيان الصهيوني، لا بل يخشى أن تصبح هذه الدولة بمثابة حصان طروادة لاختراق العالمين العربي والإسلامي.

وبما أن اتفاقيات "أبراهام"، وتبعًا لذلك الممر الهندي بطبيعة الحال، تسمح للهند بتحقيق تقدم كبير في استراتيجيتها التوسعية نحو غرب آسيا، برضى وتشجيع أميركي يطمح لإيجاد توازن قوة جديد في هذه المنطقة بمواجهة قوى صاعدة مثل روسيا والصين وإيران، يمكن القول إن الرابح الوحيد من هذه الاتفاقيات هو الكيان الصهيوني والهند بوصفهما حلفاء الولايات المتحدة، على قاعدة رابح- رابح".

على أن الهند رغم موافقتها المبدئية على مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، لا تخفي حذرها الشديد من أن تؤدّي هذه المبادرة إلى تعزيز الحضور الاقتصادي والعسكري الصيني في مناطق حساسة استراتيجيًا للهند، مثل المحيط الهندي وخليج البنغال وبحر العرب وغرب آسيا عمومًا. ولذلك سارعت حكومة نارندرا مودي إلى تكريس حضورها المستقل في المنطقة، عبر إعلان استراتيجيتها التجارية الجديدة تحت عنوان "مشروع موسم - Project Mausam" في حزيران 2014، أي مباشرة بعد سنة من إعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة "الحزام والطريق". وهذه المبادرة الهندية تسعى إلى إحياء خطوط التجارة البحرية الدولية بين الدول المطلة على المحيط الهندي وبحر العرب والساحل الشرقي لإفريقيا وشبه الجزيرة العربية.

ومع فوز رجل الأعمال الهندوسي المتطرف "غوتام أداني" بحصة توازي 70٪ من خصخصة ميناء حيفا، التي جرت سنة 2022 ولمدة 55 عامًا، تكون الهند قد أنجزت بالفعل تقدمًا كبيرًا، بالحصول على منفذ استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، لتنافس بذلك الصين التي

تنفذ شركاتها مشاريع إنشائية متعددة في الكيان وتدير مع القطاع الخاص الإسرائيلي حوضًا خاصًا إلى الشمال من ميناء حيفا.

ولم تكن عملية الاستحواذ الهندية هذه الأولى من نوعها. فقد ساهمت اتفاقيات "أبراهام" في تفعيل مبادرات متعددة بين الجانبين الهندي والإسرائيلي للإنتاج المشترك للأسلحة الإسرائيلية في الهند، والتي كان "أداني" شريكًا فيها، من خلال التصنيع الأولي للأسلحة الصغيرة. ومنذ ذلك الحين، توسع التعاون ليشمل إنتاج الصواريخ والطائرات المسيَّرة.

وبموجب مشروع الممر الهندي (معطوفًا على اتفاقيات "أبراهام" والاتفاقيات الاقتصادية الشاملة مع دولة الإمارات.) يصبح الكيان الصهيوني (تحديدًا من خلال مرفأ حيفا) بمثابة عقدة الوصل بين الأسواق الضخمة الناشئة في شرق ووسط آسيا والغرب الصناعي الأوروبي المتقدم ، مرورًا عبر ميناء بيرايوس اليوناني. ويملك هذا الممر من حيث المبدأ، فيما لو قيّض له أن يرى النور، القدرة على إعادة تشكيل بنية الاتصال في أوراسيا، وتعزيز مكانة الهند في النظام الاقتصادي العالمي، عبر ربط ساحل الهند على بحر العرب بساحل اليونان الشرقي على البحر الأبيض المتوسط.

وبنظرة سريعة على الخريطة يمكن بسهولة تبيّن مدى التهديد والخطورة الجيو-استراتيجية والجيو-اقتصادية لهذه الاتفاقيات، ومن ضمنها تحديدًا مشروع الممر الهندي. إذ إن هذه الاتفاقيات والممر يحققان للكيان الصهيوني وللغرب على رأسه الولايات المتحدة، الأهداف التالية:

أولًا- تمكين الكيان الصهيوني(خصوصًا ميناء حيفا) من التموضع بمساعدة الدول الغربية على أحد أهم مفترقات خطوط التوريد وعقد المواصلات بين الشرق والغرب، مع ما يعنيه ذلك من تهميش لدور مرافئ وممرات بحرية رئيسية للكثير من الدول العربية والإسلامية، وبالتالي تقليص دورها وأهميتها في حركة الملاحة التجارة الدولية، وصولًا إلى تعريض اقتصاديات العديد من الدول لمخاطر جدّية. ومن هذه المرافئ والممرات: ميناء جدّة (فالممر الهندي يطيح بدور ميناء جدّة على البحر الأحمر كهمزة وصل بين باب المندب وقناة السويس، ويحوّل السعودية إلى مجرد ممر لطموحات الكيان الصهيوني، على حساب طموحها الأساسي للعب دور اقتصادي وتجاري ريادي في المنطقة، سواء من خلال مبادرة الحزام والطريق الصينية أو رؤية 2030 الطموحة)، وجوادار (في باكستان)، وشابهار (في إيران)، وميناء الفاو في البصرة (في العراق)، ومرفأ بيروت في لبنان (الذي جرى تفجيره في آب سنة 2020 وتم إخراجه قسرًا عن العمل)، وقناة السويس (في مصر)، وموانئ تركية عدة مثل: أزمير ومرسين وطرابزون وإسطنبول (تركيا)، مرفأي بانياس وطرطوس (في سوريا).

ثانيًا- ضرب وتهميش دور خط سكك الحديد الأوراسي (أو ما يعرف بطريق الحرير القديم).

الذي يشكّل الجزء البري من مبادرة الحزام والطريق الصينية. وهو يربط مدينة شوننكينغ الصينية بمدينة دويسبورغ الألمانية بطول يفوق 10 آلاف كلم. ينقل البضائع وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الكهربائية من الصين، ويعود محمّلًا بالسلع الغذائية والمواد الأولية:

خريطة رقم (3): خط سكك الحديد الأوراسي، شوننكينغ-دويسبورغ (طريق الحرير القديم)

ثالثًا- تسريع عملية دمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، من خلال التشبيك الاقتصادي والبنى التحتية الإقليمية.

رابعًا- جعل الأمن الاقتصادي لدول التطبيع العربية الخليجية، بما فيه إيقاع تطورها ونموها تحت رحمة وسيطرة شركات التكنولوجيا الإسرائيلية، التي ستشرف على شبكات الاتصالات والإنترنت والأمن السيبراني لهذا المشروع.

خامسًا- إعطاء زخم لجهود التطبيع مع السعودية، وإخراج العلاقات غير الرسمية بين الطرفين إلى العلن.

سادسًا- قطع الطريق على أية خيارات أو مشاريع بديلة للتنمية والتشبيك التجاري والاقتصادي، قد تقوم بها قوى الممانعة المعادية للولايات المتحدة في المنطقة بالتعاون مع الصين أو إيران أو روسيا.

سابعًا- عزل وتهميش الدور التجاري لتركيا، من خلال تحييدها عن ممرات الملاحة البحرية بين آسيا وأوروبا، مقابل تعزيز الدور اليوناني.

3.2 الجدوى الاقتصادية لمشروع الممر الهندي وفرص نجاحه المستقبلية

رغم حيوية منطقة شبه الجزيرة العربية، بالنظر إلى موقعها الجيو-استراتيجي الحساس على خطوط سلاسل توريد السلع والمواد الأولية، حيث يمر في هذه المنطقة حوالي 21٪ من تجارة الخدمات والبضائع العالمية، بين شرق وجنوب شرق آسيا ودول أوروبا وأميركا وإفريقيا، ما تزال الجدوى الاقتصادية لمشروع الممر الهندي محل كثير من النقاش والشكوك.

ففي إطار الترويج للمشروع، تصر الدوائر الإسرائيلية والأميركية على أن الممر الهندي يقدم مجموعة كبيرة من الفوائد الاقتصادية المحتملة على الصعيدَين الإقليمي والدولي، ولا سيما من خلال خفض التكلفة وزيادة سرعة شحن الحمولة. فهو يوفر 20٪ من تكاليف الشحن ويقلل المدة الزمنية للشحن بين جنوب شرق آسيا والأسواق الأوروبية بنسبة 40٪ تقريبًا، بالمقارنة مع الطريق البحري عبر قناة السويس.

وبحسب هذه الدوائر يمكن قطع المسافة من ميناء مومباي في الهند إلى البر الرئيسي الأوروبي بأقل من 10 أيام، مقابل 17 يومًا عبر قناة السويس. مما يخفض كلفة النقل ويوفر للبضائع الهندية مزايا تنافسية إضافية. لا بل يمنح المرافئ الهندية دورًا رياديًا في خطوط التجارة الدولية، خصوصًا بين شرق آسيا ودول حوض البحر المتوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. مما يجعلها منافسًا جديًا وعائقًا قويًا في مواجهة تمدد النفوذ الصيني، بحسب المخططات الأميركية. وإن كانت الهند (العضو المشترك مع الصين في منظمة بريكس) مدركة تمامًا للأهداف الأميركية الجيوسياسية، ولذلك يبقى تعاونها مع الولايات المتحدة في هذا المشروع دون سقف تصعيد المواجهة مع الصين، تحت أي ظرف من الظروف. وهذا بالضبط يعتبر أحد أبرز التحديات التي تعترض مشروع الممر الهندي، من ضمن تحديات أخرى، أهمها ما يلي:

- ما زالت السعودية تنظر بحذر إلى المشروع. فالممر يبدو أقرب إلى المصالح الإماراتية منه إلى تلك السعودية. فهو يمنح الأولوية لموانئ الإمارات (الفجيرة ودبي) على حساب الموانئ السعودية، وبالخصوص ميناء جدة.
- إن عمليات احتساب المزايا النسبية للممر الهندي في تقليص الفترة الزمنية لا تأخذ بعين الاعتبار التعقيدات اللوجستية التي تستغرقها عمليات تفريغ البضائع والمواد من السفن إلى القطار (موانئ دبي) ثم من القطار إلى السفن (ميناء حيفا). مما يعيد النظر بالجدوى الاقتصادية للمشروع.
- تعدّد الأطراف المتضررة من المشروع، ومنها مصر والعراق وتركيا والسعودية وإيران وباكستان والصين ولبنان وسوريا. الأمر الذي يبعد المشروع عن تحقيق

أهدافه ويدخله في الصراعات وعمليات الاستقطاب الإقليمية، وبالتالي يدفع الدول المتضررة إلى معارضته وعرقلته بمختلف السُبل.

- يبقى مصير المشروع مرهونًا بالنتيجة النهائية التي سيرسو عليها ميزان القوى في المنطقة العربية، خصوصًا نتائج المواجهة المباشرة الجارية حاليًا في غزة ولبنان بين قوى المقاومة والممانعة مدعومة من الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة، والكيان الصهيوني المدعوم أميركيًا من جهة أخرى.
- التراجع المتزايد في تأييد الرأي العام الأميركي لاستمرار تورّط وانخراط الولايات المتحدة في قضايا "الشرق الأوسط" خدمة لمصالح أطراف ثالثين أكثر من خدمة المصالح الأميركية.
- لا ضمانات بعدم تحرك الصين لمواجهة تحدي تأثيرها ومصالحها في المنطقة، بالعمل على الحد من فاعلية وجدوى المشروع بشتى الطرق. بما يحافظ على روابطها المالية والتجارية الراسخة مع دول الخليج العربية. فقد بلغت قيمة التجارة بين الصين والسعودية أكثر من 106 مليارات دولار أميركي في عام 2022، ما يمثّل نحو ضعف قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والسعودية. وقد اكتسبت الصين أيضًا حصّة أقلية بنسبة 20 في المئة في محطة بوابة البحر الأحمر، وهو أكبر ميناء في السعودية.

كما تجاوزت قيمة التجارة غير النفطية بين الصين والإمارات العربية المتحدة 72 مليار دولار أميركي في عام 2022 فقط. وقد استثمرت الصين بالفعل في العديد من الخطط الإنمائية للإمارات، ومنها مشروع " الاتحاد للقطارات " الذي يهدف إلى ربط مدينة الفجيرة في الشمال الشرقي بالمنطقة الواقعة عند الحدود مع السعودية. وسوف يشكّل هذا المشروع الشريان الأكبر للسكك الحديد في مختلف أنحاء البلاد، فيربط بين المراكز الصناعية الكبرى، وقواعد التصنيع، والمراكز اللوجستية والمرافئ الأساسية في الإمارات. وبالتالي لن تسمح الصين أن يتحول إلى جزء من مشروع أكبر يطيح بمصالحها في المنطقة.

- لقد أوجد العدوان الإسرائيلي الوحشي وأعمال القتل وإبادة السكان وتدمير معالم الحياة في قطاع غزة والمناطق اللبنانية حالة من العداء وعدم تقبّل أي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني لدى غالبية الرأي العام العربي والإسلامي. مما يضع المزيد من العوائق التي لا يستهان بها أمام مشاريع التطبيع الاقتصادي، ومنها الممر الهندي، بمعزل عن نتائج المواجهة الجارية حاليًا. وليس مستبعدًا أن تؤدي حالة العداء هذه إلى إجهاض هذا المشروع كغيره من محاولات التطبيع السابقة.

خاتمة

إن ما يجري حاليًا من عدوان إسرائيلي-أميركي مدمّر على غزة ولبنان يعكس في الواقع تصميمًا غربيًا على توظيف القوة الصلبة في مواصلة ضرب وتصفية حركات المقاومة والممانعة، من أجل إحداث تغيير استراتيجي جوهري في المنطقة العربية، في محاولة جديدة لإعادة تشكيل ورسم الخارطة الاقتصادية والسياسية والأمنية لهذه المنطقة، ولكن هذه المرة بالدماء والدموع والبارود.

وهذا التصميم الغربي يطمح أن يحقق أهدافه من خلال إحياء وتفعيل المشروع الأميركي في المنطقة العربية، وعلى رأسه اتفاقيات "أبراهام" وأخواتها، وقطع الطريق نهائيًا على أية مشاريع أو خيارات اقتصادية وسياسية أخرى، بما يعنيه ذلك من تعطيل وضرب أية إمكانية لإقامة ممرات تربط الصين وإيران وروسيا بالحوض الشرقي للمتوسط، عبر العراق وسوريا ولبنان وفلسطين (غزة).

وفي الوقت الذي تحاول فيه الأوساط الأميركية والصهيونية الترويج لاتفاقيات "أبراهام" على أنها مفيدة لكل الأطراف، فإن المعطيات المتوفرة تقود إلى نتيجة مغايرة، وهي أن الاتفاقيات تصبّ كلها في خدمة التطلعات الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية، والكيان الصهيوني بطبيعة الحال، من خلال منحهما تكاملًا إقليميًا موسعًا، وفرصًا اقتصادية متزايدة، وتحالفات أمنية معززة. ومن أبرز معالم تطلعات تلك الاتفاقيات ما يلي:

- المكاسب الاقتصادية وإمكانية الوصول إلى ممرات التجارة الإقليمية والدولية.
- تسمح هذه الاتفاقيات، خصوصًا الاتفاقية الاقتصادية الشاملة مع دولة الإمارات، للكيان الصهيوني باستخدام دولة الإمارات كباب دوّار لإعادة تصدير السلع والخدمات والنفاذ ليس إلى أسواق السلع والموارد العربية، فقط بل إلى عموم الأسواق الإسلامية ودول المقاطعة أيضًا.
- زيادة الصادرات العسكرية إلى دول الخليج المطبّعة، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والبحرين. حيث وجدت صناعة الأسلحة الإسرائيلية أسواقًا جديدة ذات قيمة شرائية مرتفعة. مما عزز موقع الكيان الإسرائيلي كمصدّر رئيسي للأسلحة في المنطقة، وساهم بالتالي في تصحيح الخلل في ميزان مدفوعاته.
- تكريس النفوذ السيبراني والتكنولوجي والأمني للكيان الصهيوني في المنطقة العربية.

- يستفيد الكيان الصهيوني من خلال العمليات الاستخباراتية المشتركة ومبادرات الأمن الإقليمي، التي تتيحها التحالفات الجديدة، في توفير المزيد من الضمانات الأمنية والمرونة التشغيلية.
- تسمح هذه الاتفاقيات بتعزيز استراتيجيات الولايات المتحدة للحد من النفوذ الصيني والروسي في المنطقة العربية، دون التورّط بشكل مباشر في المنطقة.
- تكريس دور الكيان الصهيوني وأهميته الاقتصادية واللوجستية كجسر بين آسيا وأوروبا والعالم العربي.

لكن هذا التقرير يؤكد وجود العديد من الشكوك التي تطال الجدوى المستقبلية للاتفاقيات في ظل الصراعات الإقليمية الجارية، وخاصة في غزة ولبنان، إلى جانب تحديات أخرى منها التحولات في أولويات السياسة الخارجية الأميركية، وكثرة الدول المتضررة من مشروعات الاتفاقية المذكورة، حتى في خارج الإقليم، وتزايد المعارضة والنفور من العلاقات مع الكيان الصهيوني في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي.

in countries such as Jordan and Egypt, where peace treaties with Israel have lasted for decades, public opposition to normalization remains strong, undermining the economic and security goals of the agreements.

This discrepancy between government policies and public sentiment poses challenges to the continuity and stability of these agreements, especially since these challenges are expected to grow considering the atrocities committed and still committed by the Zionist enemy in Gaza and Lebanon, using lethal American weapons.

- It is not inconceivable that the ongoing developments not only in Southeast Asia and Eastern Europe, but also within the United States itself, will lead to a shift in American strategy, forcing it to shift its focus away from the Arab region.

- The presence of many countries affected by the annexed projects, including the Indian-Arab-European corridor, which is not excluded from exerting efforts to prevent its implementation in order to preserve their interests. These countries include China, Pakistan, Egypt, Iran, Iraq, Lebanon, Saudi Arabia and Syria.

- The lack of realistic indications that the United States and the West in general can employ the tactical successes achieved by the Israeli aggression in its aggression against Gaza and Lebanon to change the geopolitical reality in the Arab region, especially with the continued existence of effective resistance movements.

the Zionist entity's economic integration and normalization but also seek to subjugate Arab economies to American and Israeli interests.

We have deliberately focused more on the issue of Israeli-Emirati economic relations, given the location and economic importance of the UAE, as a relatively rich and large country, with an exceptional and distinguished role in supply lines, international trade and services, and regional and international financial markets, which meets the aspirations of the American project to integrate the Zionist entity in the Arab region and the region in general. This is done through: first, using the UAE as a Trojan horse to circumvent efforts to boycott the products of the Zionist entity and penetrate the markets of Arab and Islamic countries involved in these efforts in Asia and Africa, and secondly, turning the UAE into something like a revolving door to re-export Israeli goods to a third party after obliterating or distorting the origin of these goods.

Even on the political-military side, we have found that the aforementioned agreements have transformed this aspect into strong economic-military partnerships and boundless security cooperation. The Zionist entity, which has now become a leading supplier of arms to several Gulf states, has seen an increase in its military exports, especially to the United Arab Emirates and Bahrain. Although the stated goal of formalizing military alliances between the two sides is to strengthen a regional security network against Iran, the statements showed that it only led to a regional arms race that increases tension and destabilizes the Arab region.

Perhaps the most prominent conclusion that the analysis of the data led us to is that the chances of the success of the US-Israeli axis in re-amplifying the normalization process, and thus expanding the scope of the Abraham Accords and their annexes, seem very modest and unreliable, for several reasons, most notably the following:

- Public opinion in the Arab countries participating in the Abraham Accords was generally skeptical, if not opposed. Polls indicate that most citizens in Bahrain, the United Arab Emirates, and even Saudi Arabia oppose normalization with Israel, reflecting the centrality of the ongoing Palestinian cause to the Arab public. Even

entity's willingness to endure material and human losses due to its continuous aggression. Additionally, we understood the motivations behind the unlimited Western and American support and the complicity of many nations.

We have found that the impact of the "Abraham Accords" goes beyond the issues of regional trade, security, logistical, technological and environmental cooperation, and diplomatic relations between the Zionist entity and some Arab printing countries, including the United Arab Emirates, Bahrain, Morocco and Sudan, with the aim of integrating this entity into the regional economic framework, to place these agreements in the context of regional alliances and broader and longer-term strategic interests of the United States, especially its role in strengthening American influence in the face of regional powers such as Iran and limiting influence. China and Russia are growing in the Middle East, leading to the creation of trade corridors linking Asia to Europe via the Middle East, specifically through the ports of Bombay, Fujairah, Dubai and Haifa. This makes India, the UAE and the Zionist entity the central axes of this entire process, which is supposed to take place through the Indo-Middle Eastern European Economic Corridor (IMEC), as a project involving multiple countries: India, the Zionist entity, the UAE, Saudi Arabia, Jordan and Greece in order to facilitate trade from Asia to Europe beyond traditional methods.

Our study of the narrative surrounding the establishment of a "prosperous and stable New Middle East," including the dimensions of "economic cooperation and peace," concluded that the sole beneficiary of this arrangement is the Zionist entity. This entity will secure recognition of its illegitimate occupation of Arab lands and achieve complete integration into the region's economies as a technologically, militarily, and economically dominant force, in exchange for offering supposed "peace" to the normalizing Arab countries.

An integral element of the normalization process, aimed at completing the so-called "New Middle East," emerges naturally from the "Abraham Accords" at the state level: the Comprehensive Economic Partnership Agreement (CEPA) between the UAE and the Zionist entity. This agreement eliminates tariffs on 96% of goods and facilitates cross-border investments and technology transfer. These economic initiatives not only promote

Executive summary

This work involves a research effort that extended over a significant period and focuses on monitoring and following the evolution of positions and initiatives, from Al-Aqsa Flood operation to the American-Western assault and the Israeli aggression on Gaza and Lebanon. It aims to uncover not only the unprecedented brutality and unbounded violence of this aggression, but also the puzzling alignment of the West, led by the United States, and the suspicious silence of many countries in the region and globally in the face of the systematic destruction and heinous killings committed by the Zionist war machine, which surpass all human principles and international laws.

Among the main motivations for undertaking this study are the explicit and declared positions of Israeli and American officials before and during the aggression, particularly the statements of the enemy's Prime Minister, Netanyahu, about the region's map and future during his speech at the UN General Assembly. This coincided with the assassination of Hezbollah's Secretary-General, Sayyed Hassan Nasrallah. Additionally, a wave of writings and positions flooded social media and various Arab and foreign media platforms, proclaiming the imminent "birth of a new Middle East characterized by stability," based on the assumption of the inevitability of the Zionist entity's victory in this war.

This research revealed a firm conviction among the political, economic, and military elites of the anti-resistance and anti-American hegemony forces in the Arab region that the Israeli aggression on Gaza and Lebanon created an opportunity to revive the normalization process ongoing in the region between the Zionist entity and some Arab countries. It should be noted that normalization efforts were initiated during President Trump's administration under the broad umbrella of the "Abraham Accords."

Thus, we found it vital to highlight the economic aspect of the "Abraham Accords," regardless of their security, political, and military dimensions. Through studying the economic and geostrategic dynamics of these accords, we gained insights into the Zionist

Table of contents

Executive Summary 5

Preface 9

Part I - The Abraham Accords Development 17

1) *"Abraham" Accords, Motives, Dimensions and Objectives* 17
2) *Did the Abraham Accords achieve their stated goals?* 21

Part II - Content of the "Abraham" Accords by Arab State Printing Press 25

1) *Agreement with the United Arab Emirates* 25
   - 1.1) *Comprehensive Economic Partnership Agreement (CEPA) between the UAE and the Zionist entity* 26
   - 1.2) *The UAE's economic roles in the context of the expansion of the Israeli economy* 28
2) *Agreement between Morocco and the Zionist entity* 40
3) *Agreement between Bahrain and the Zionist Entity* 42
4) *Agreement between Sudan and the Zionist Entity* 42

Part III - Sisters of the Abraham Accords 45

1) *I2U2 group* 45
2) *The Indo-Arab-European Economic Corridor, or "Biden Corridor"* 49
   - 2.1) *Project components* 50
   - 2.2) *The geopolitical nature of the Indian Corridor* 52
   - 2.3) *Economic feasibility of the Indian Corridor project and its future chances of success* 56

Conclusion 59

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports: A non-periodic series that addresses essential issues

Title: Economic Dimensions of Normalization Agreements (Abraham)

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Department by the Directorate of Economic Studies

Publication date: November 2024

Issue No: Thirty-seven

Copyright reserved to the Center

All copyrights are reserved to the Center. Therefore, it is not permissible to copy any part of the report, store it in any information storage and retrieval system, or transmit it by any means, whether ordinary, electronic, magnetic, or mechanical tapes, CDs, reproduction, recording, or otherwise, except in limited cases of quotation for the purpose of scientific study and benefit. The source must be mentioned.

Address: Bir Hassan - Al-Assad Avenue - Behind Wayla Restaurant – Al-Wourod Building – First floor

Tel: 01/836610

Fax: 01/836611

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasatccsd@gmail.com

Website: http//www.dirasat.net

Economic Dimensions of Normalization Agreements (Abraham)

The Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports

A non-periodic series that addresses essential issues

Economic Dimensions of Normalization Agreements

(Abraham)

No 37- November 2024